التَّوْجِيهُ النَّحْوِيُّ للشَّاذِّ فِي لُغَةِ القُرْآنِ الكَرِيم
- المَتْبُوعُ مِنْهُ والمَدْفُوع -

الدّكْتُور:
نَصْرالدِّين وَهَّابي
بجامِعَةِ الشَّهِيدِ حمّه لَخْضَر بالوَادي – الجزائِر.

التَّوْجِيهُ النَّحْوِيُّ للشَّاذِّ فِي لُغَةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ
- المَتْبُوعُ مِنْهُ والمَدْفُوعُ -

الدّكْتُور:
نَصْرالدِّين وَهَّابي
بجامِعَةِ الشَّهِيدِ حمّه لَخْضَر بالوَادي – الجزائِر.

ملخص البحث

مُلَخّص: إنّ لتَفْسيرِ القرآنِ الكريمِ أُصُولاً؛ هي جُمْلةٌ مِنَ القواعدِ والضَّوابطِ؛ منْها النَّقْليَّةُ، ومنْها اللُّغَويّة ، ومنْها المَقَاصديّة و ...، وغَيْرُها، والأصولُ اللّغويّةُ تَعُودُ فائدَتُها إلى ضَبْطِ كَيْفيَّةِ الأخذِ منْ عُلُومِ اللُّغَةِ لمَصْلحةِ التَّفْسيرِ، وأَكْثَرُ ما يُبْرِزُ هذه الفائدةَ ما يُعْرفُ بتوجيهِ مُشْكلِ إعرابِ القُرآن؛ ذلك لكثرةِ ما يُخالطُ الاجتهادَ فيه منَ الاضْطرابِ، والخَلَل .ولّما كان ذلكَ كذلك، ظَهَرَ أنّ مَعْرفةَ الأُصُولِ اللُّغَويَّةِ واجبةٌ عنْدَ كلِّ توجيهٍ لما يَشذُّ عَنْ قواعدِ النّحو؛ فإنّ قواعدَ النّحو مَبْنيَّةٌ على مُسْتَوى واحدٍ منْ كلامِ العَرَب، هو مُسْتوى اللُّغَةِ الأدَبيّة، في حينِ تَتَّسعُ لُغَةُ القُرآن لأكثرَ منْ مُسْتوى؛ بما فيها منْ لُغاتِ العربِ الأُخْرى، وبما فيها منَ السُّنَنِ التَّعْبيريَّةِ التي لا تُعْنى بها مَنْظومةُ النّحو؛ لما فيها منَ العُدُولِ عَنِ الأُصُولِ المُطَّرِدَة .وفي هذا المُلَخَّصِ إجْمالٌ لهذا المَعْنى الواجبِ في حَقِّ المُفَسِّرِ حين يَأْخُذُ من اللُّغَة، وفي حَقِّ اللُّغَويِّ حين يُشارِكُ في التَّفْسير، وفي هذا المَقالِ تَفْصيلٌ لَه.

تَقْديم:

تَتَجاوَزُ هذه الكلمةُ التّأكيدَ على وُجُوبِ المَعْرفةِ اللّغويّة، في فَهْمِ القُرآنِ الكريم، بما هُوَ أمرٌ قَدْ استَقَرَّ في علْمِ النّاس، لتَتَّجهَ إلى السَّعْيِ في تأصيلٍ إجْرائيٍّ لاستِخْدامِ مُقرّراتِ اللّغةِ وعُلُومِها، فهذا أوّلاً، ولم نَزِدْ، في هذا، على

المُبَيَّنِ في بحوثِ أصولِ التّفسيرِ اللّغويةِ والبَيانية، ثم عَبْرَ الكلامِ في تَشْقِيقِ البحثِ اللُّغَويِّ إلى شُعْبَتَيْن؛ شُعْبَةِ اللُّغَويين، وشُعْبَةِ النُّحَاة، والكشفِ عنِ الأساسِ المَنْهجيِّ الذي يُوجِّهُ عَمَلَ كلِّ فَريقٍ مِن الفَريقَيْن، فشُعْبَةُ النّحو، بما هي صنعةٌ، وعِلْمٌ مَضْبُوط، وشُعْبَةُ اللّغة، بما هي مَعْرفةٌ، وتحصيل، وهذا ثانياً، ثم المَصيرُ مِنْ ذلك إلى مَعْرفةِ كيفَ يكونُ الأخذُ مِنْهُما لِمَصْلحةِ التّفسير، فعلى قَدْرِ إدراكِ ما يكونُ مِن النّحوِ، وما يكونُ مِن اللّغة، يكونُ إحْكامُ العلاقةِ بين الآلةِ اللُّغَوية، والغَرَضِ التَّفْسيري، وهذا ثالثاً.

و يَظْهَرُ هذا الأمرَ جَلِيّاً في توجيهِ ما يَشِذُّ، في لُغَةِ القُرآنِ الكريم، عَنْ قَواعدِ النّحو؛ فإنّ المَوْقفَ، عِنْدهم إزاءَه، على وَجْهَيْن:

- الإصْرارُ على رَدِّهِ إلى قوانينِ النّحوِ بشَتّى إمْكاناتِ التّأويلِ المُتاحَة.
- الْتِماسُ تفسيرِه مِنْ خارجِ المَنْظُومةِ النّحوية؛ كالحَمْلِ على لَهْجةٍ عربيّةٍ، مثلاً.

والحملُ على الوجهِ الأوّل، هو التّوجيهُ النّحوي، والحملُ على الثّاني، هو التّوجيهُ اللُّغَوي، واللّغةُ أَوْسَعُ مِن النّحو؛ بما هي أشملُ لِلَهَجاتِ العرب، والنَّحْوُ أَضْيَقُ بما هو محصورٌ في المُطَّرِد الذي تُمَثِّلُهُ لغةُ قُرَيْش خيرَ تمثيل، والقُرآنُ قُرشيُّ اللِّسان، في غالبِه، وشَذَّتْ فيه مَواضعُ فجاءَتْ على غَيْرِ لهجةِ قُرَيْش، فاضطربَ الرّأيُ بين حملِها على المُطَّرِدِ المُوافقِ لِلُغةِ قُرَيْش، وبين حملِها على إحْدى لُغاتِ العربِ، بما صحَّ أنَّ في القُرآنِ منها شيئاً كثيراً، واضْطِرابُ الرّأيِ في هذا قَضَى بأنْ يكونَ منه المَتْبُوعُ، ومنه المَدْفوع، والمَرْجعُ في فَرْزِ ذلك هو أُصُولُ التّفسيرِ اللُّغَويةُ، والبَيانيّةُ، وقواعدُه الثّقافية؛ ذلك لأنّ حملَ الشّاذِّ، الذي هو لهجةٌ، على مُوجِبِ القانونِ النَّحْويِّ، مَعِيبٌ بأمْرَيْن:

١- تَحْكيمُ أُصُولِ لَهْجةٍ في لهجةٍ أُخْرى، وهو مَرْفوضٌ عِند النُّحَاةِ أنفسِهِم؛ لأنّ المُقرَّرَ عِنْدهم "أنّ كلَّ لهجةٍ أصلٌ بِذاتِها".

٢- تَقْديمُ مُقْتَضى النَّحْوِ على مُقْتَضى التَّفْسِير، وهو قَلْبٌ للوضع بجعلِ الوَسيلةِ غايةً، والغايةِ وسيلةً.

وفي هذا البحثِ اجتهادٌ في مَسْألتين، في سَبيلِ تَصْحيحِ الوضعِ بدعْمِ مَشْروعِ أُصُولِ البيانِ في فَهْمِ الخطابِ القُرْآنيِّ وتأْويله، وذلك عَبْرَ بيانِ حُدُودِ العُلُومِ النَّحْويّة، ومُنْتَهَاها في فَهْمِ القُرْآنِ وتَأْويله، وإظْهارِ كيفَ تكونُ أصولُ البيانِ المَرْجعَ الأساسَ في فَرْزِ المَتْبُوعِ عن المَدْفُوعِ مِن تَوْجيهاتِ النَّحْويين للشَّاذِّ في لُغَةِ القُرْآن الكريم.

والغايةُ الكُبْرى هي إفْهَامُ كلِّ صاحبِ فَنٍّ، واخْتصاصٍ علْميٍّ أنّ البحثَ في القرآنِ هو مِنْ بابِ القَوْلِ في كلامِ الله تعالى قَبْلَ كَوْنِه اجْتهاداً في فَنِّه، وتخصُّصه؛ فإنّ فَهْمَ هذا، وإدراكَ المُرادِ مِنْه هو فاتحةٌ ضروريّةٌ لِبناءِ أُصُولِ البيانِ في فَهْمِ الخِطابِ القُرْآنيِّ وتأويله.

المَبْحثُ الأوّل

عُدَّةُ المُفَسِّرِ اللُّغَويّة: حُدُودُها وطَبِيعَتُها:

١- إنّ هذا الدّينَ عربيُّ اللِّسان؛ عربيُّ الكتابِ الذي جاءَ به، وبأحْكامه، والمَبْنيُّ على هذا ضرورةُ العِلْمِ بلسانِ العرب، وقوانينِ كلامهم، على ما يَفِي وفاءً تامّاً بفَهْمِ خِطَابِه، والمَبْنيُّ عليه، أيضاً، ضرورةُ أنْ يكونَ هذا العلمُ في مُسْتوى العالِمِ بلغةِ العرب، ويحصُلُ منه، كذلك، ضرورةُ أنْ يكونَ المُفَسِّرُ عالِماً بالعربية، ومِن مُوجَزِ التّعبير عَنْ هذا قولُ الدّكتور عَبْد الرّحمن بودرع: "تُعدُّ اللّغةُ العربيةُ أُمَّ الأصولِ في فَهْمِ القُرْآن"(١).

ومع أنّ المُفَسِّرَ مطلوبٌ إليه أنْ يَبْلُغَ في العِلْمِ بالعربيةِ مَبْلَغَ اللّغويين أنْفُسِهم، إلّا أنّه لا يَجْمُلُ الإطلاقُ في تصوُّرِ الاسْتِمْدادِ اللّغويِّ للمُشاركةِ في التّفسير، إنّما الأمرُ مَوْكُولٌ إلى أصول، وكُلِّيات، وقواعدَ ثقافيّة، تُري كيف يُؤْخذُ مِنْ أحكامِ اللِّسَانِ لِمَصْلحةِ فَهْمِ القرآن، وهو تأصيلٌ مَنْظورٌ فيه إلى ضَبطِ الآلةِ اللّغوية، واسْتِخْدامِها على النّحو الذي يجعلُها تابعةً لِمَقاصِدِ

استِعْمالِ الشّرعِ، لا مَقَاصِدِ الصّناعةِ اللّغوية، ويُظْهِر هذا اتّفاقُهُم على أنّ المعانيَ الـمُسْتَفَادةَ منَ اللّفظِ، في النّصّ الشَّرْعيّ ثلاثةٌ: لُغَويٌّ، وعُرْفِيٌّ، وشَرْعِيٌّ، والشّرعيُّ، في حالِ التّعارُض، مُقَدَّمٌ على قَسِيمَيْه، يقولُ الدّكتور عَبْدُ الكريمِ حامدي: "إنّ الوُقُوفَ عِنْد المُسَمَّيات الشَّرْعية، ومُرَاعاتها أثناءَ البحثِ والاسْتِنْباط، وعَدَمَ الخَلْطِ بينها، وبين غَيْرِها، منَ المُسَمَّيات اللُّغَوية، والعُرْفيّة، مُفيدٌ في إدْراكِ مُرادِ الله تعالى منَ النُّصُوصِ والأحْكام"(٢).

ومِنْ مَفْهُومِ هذا أنّ القرآنَ كتابٌ جاء لِبَيانِ الشّريعة، لا لِبَيَانِ اللّغة، ومِنَ الأُصُولِ الـمُوَجِّهة للآلة اللّغوية، في التّفسير، ما يَلي:

١/ مُراعاةُ عَرَبيّةِ النُّزُول (= عَرَبيّة التّنَزُّل): والـمُرادُ بذلك حملُ ألفاظِ القرآنِ الكريمِ على مَعاني اللُّغَةِ التي نزلَ بها، لا اللّغة اللاحقة على زمانِ نُزُوله؛ ذلك أنّ القرآنَ راعى في خطابِهِ لسانَ القومِ الذين نزل فيهم، واللّغةُ تتطوّر بتطوُّرِ حياةِ النّاس، ويُرَى ذلك في تَبَدُّلِ دلالاتِ ألفاظِها على نحوِ ما هُوَ مُبَيَّنٌ في قوانينِ التّطوُّرِ اللّغوي، ونجدُ لهذا الأصلِ اصْطِلاحاتٍ عديدةً تَصُبُّ كلُّها في معنى وُجُوبِ الأخذِ، في التَّفْسير، بمعهودِ العربِ في كلامِها، يقولُ الدّكتور صالح سبوعي، في سياقِ تَبْيِينِ تأصيلِ الشّاطبي لفهمِ النَّصِّ الشّرعي: "أخذَ الشّاطبيُّ، رحمه الله، يُبَيِّنُ آراءَه اللّغويةَ التي يُمْكِنُ أنْ تزيدَ في تأصيلِ مَبادئِ فهمِ النَّصّ، وإيضاحِ مَعَانيه، والوُقُوفِ على دلالاته، ومَقَاصِده، وأَوَّلُ وسيلةٍ، لذلك، هي مَعْرِفةُ اللِّسَانِ الذي نزلَ به ذلك النّص، وما دام القرآنُ عربيّاً فإنّه يَسْلُك في فَهْمِه، والاستنباطِ منه، مَسْلَكَ معهودِ العربِ في تقريرِ مَعَانيها، ومَنَازِعِها في أنواعِ مُخَاطباتِها... ويَتَحدَّدُ معهودُ العربِ، عِنْد الشّاطبيّ، بفهمِ العربِ حالَ نزولِ القرآنِ باعتبارِهم كانوا الأقْرَبَ إلى مَناهِلِ اللّغة، والأَدْرى بقرائنِ الأحوال، وإنّ أيَّ تجاوزٍ لذلك المعهود، والاكتفاءَ بتأويلِ اللّفظ، والفهمَ منه على حَسْبِ الهَوى، فإنّه تَخَرُّصٌ مُؤدّاه إلى سُوءِ التّأويلِ وفَسَادِه"(٣).

كما يقولُ الدّكتورُ عبدُ الكريمِ حامدي مُفصّلاً، في شرحِ هذا الضّابط: " لَمّا كانت نُزُولُ القرآنِ نَزَلتْ بلسانِ عربيٍّ مُبِين، كان على النّاظرِ فيها أنْ يكونَ مُتَمَكِّناً ممّا يَلي:

أ- مَعْرفةِ قواعدِ البيانِ العربيّ، ومَقَاصدِ خطابِ العرب؛ لئلّا يقَعَ في زلّةِ الفهم، فَيَسْتَنْبِطَ مَعانيَ بعيدةً عَنْ مقاصدِ الشّارع.

ب- معرفةِ عاداتِ العربِ أيامَ نزولِ الوَحْي؛ لأنّ القرآنَ نزل مُراعياً عُرْفَهُم في الخطاب، وهذا لا يتمُّ إلا بمعرفة القرائنِ المُحْتَفَّة بنزولِ القُرآن؛ كأسبابِ النُّزُول، وغَيْرها، وهذا جارٍ في الألفاظِ والمعاني على السَّواء.

ت- اختيارِ المعاني الغالبةِ عِنْد العرب، القابلةِ للفهم، عند جُمْهورهم، لا عند خَواصِّهم، ليتحقَّقَ مقصدُ الشارعِ من الخطاب، وهو الفهمُ والعمل، ومِنْ ثمَّ، عليه أنْ يتجنَّبَ التّكلُّفَ في اختيار المعاني الدّخيلة، والغريبة، والغامضة، كما يتجنَّبُ المعانيَ المَجازيّةَ غَيْرَ المعهودةِ لَدَيْهم"(٤).

كما نَلْقَى، عند الدكتور عبد الرحمن بودرع، قَوْلَه في إيضاحِ أوّلِ مُكوِّناتِ السِّياقِ اللّغويِّ للقُرآن الكريم: " هذا، وإنّ اللغةَ التي يَنْبغي أنْ تُعَدَّ مَرْجعاً في تفسيرِ القرآنِ الكريم، واسْتِنْباطِ الأحكامِ منه، هي اللّغةُ التي كانت مُتَداولةً في عَصْرِ التّنزيل، دون الالْتِفاتِ إلى اللّغة الحادثة، وما طَرأَ عليها في العُصُور التّالية مِنْ تَطَوُّرٍ في دلالاتِ الألفاظ، ممّا لا يَنْبغي تحكيمُه في فَهْمِ القُرآن الكريم"(٥).

وعلى هذا الأساسِ نهضتْ مشاريعُ كثيرةٌ للتّنبيهِ على أنّ لغةَ القرآنِ تستقلُّ بخصائصِها، ومميِّزاتها، ما يُقالُ معه بأنّ للقرآنِ مصطلحاتِه التي لا سَبيلَ إلى فهمِها إلا عَبْرَ البحثِ في زمانِ نُزُوله، وعاداتِ خطابِ القوم، في زمانِ نُزُوله، ومِن هذه السّبيلِ أخذَ معهدُ الدّراساتِ المُصْطلحيةِ، ومعهدُ البُحُوثِ والدّراساتِ العِلْميّة (مبدع)، فيقولُ الدّكتور الشّاهد البوشيخي، في تقديمِه لبعضِ أعمالِ المَعْهَدَيْن: " الدّراساتُ المُصْطلحيةُ مفتاحُ مفاتيحِ علمِ القرآن؛

إذْ هي الطريقُ المُعبدُ للتّمكُّنِ مِن "مفاتيحِ العُلوم" وهي الطريقُ الأسْلَمُ لتسلمَ مفاتيحُ أيِّ عِلْم، وهي المنهجُ الأمْثَلُ المُرشّحُ أكثرَ مِن سواه حتى الآن، لاستخلاصِ الخصوصيةِ الدلاليةِ لألفاظِ القرآن، والضّبطِ المَفْهوميِّ الجامعِ لمصطلحاتِ القرآن، وأنْساقِ مفاهيمِ القُرْآن، والنَّسَقِ الكُلِّيِّ المَفْهُومي للقُرآن"(٦).

ومِن أجلِ ذلك، أَمْكننا، اليومَ، الوقوفُ على بحوثٍ جليلة، مِنْ مِثل:

- تَدَبُّرٌ في مفرداتٍ قرآنيّة، الصّدق، النِّفاق، البَصْطة، القِصّة، الدّكتور عبد القادر محجوبي، مطبعة آنفو –برانت بفاس، الطّبعة الأولى، ١٤٣٤ه، ٢٠١٣.
- مفهومُ الآيةِ في القُرْآنِ الكريم والحديثِ الشّريف، دراسةٌ مصطلحيةٌ وتفسيرٌ موضوعيّ، الدكتور امحمّدالينبعي، مؤسّسة البحوثِ والدّراسات العلمية (مبدع)، ودار السّلام للطّباعة والنّشر، الطّبعة الأولى، ١٤٣٥ه، ٢٠١٤.
- مفهومُ الاسْتِكْبار والاستعطافِ في القُرْآن الكريم، دراسةٌ مُصْطلحيةٌ وتفسيرٌ موضوعيّ، الدّكتور مصطفى أوعيشة، دار السّلام للطباعة والنّشر والتوزيع بالقاهرة، الطّبعة الأولى ١٤٣٥ه، ٢٠١٤.
- مفهومُ البيانِ في القرآن الكريم، الدّكتورة فاطمة بوسلامة، مجلّة "التّرتيل" مركز الدّراسات القرآنية، التّابع للرّابطة المحمّدية للعُلَماء بالرّباط، العدد الأول، يونيو ٢٠١٣.
- مفهومُ النِّعْمة في القرآن الكريم والحديث الشّريف، دراسةٌ مُصْطلحيةٌ وتفسيرٌ مَوْضوعي، الدّكتور عبد المجيد بن مسعود، الطّبعة الأولى ٢٠١١.
- مفهومُ الأمّة في القرآن والحديث الشّريف، الدّكتور عبد الكبير حميدي، الطّبعة الأولى ٢٠١٠.
- مَفْهومُ السّلام في القرآن الكريم والحديث الشّريف، الدكتور الطّيّب البوهالي، الطّبعة الأولى، ٢٠١٠.

- مفهومُ الحياةِ في القرآن والحديث، الدّكتور محمّد الأحمدي، الطّبعة الأولى ٢٠١١.

وغيرُ هذا كثير، وكلُّه في سبيلِ تَعَرُّف الـمُعْجَم الاصطلاحيِّ الخاصِّ بلغة القرآن؛ فلا تَعْدُوه الأنظارُ إلى سِواه من الفُهُوم الحادثة بعد نُزُوله.

٢/ تَقديمُ المعنى الشّرعيِّ على اللُّغَوي: ذلك لأنّ القرآنَ الكريمَ كتابٌ جاء لبيانِ الشَّرْعِ والأحكام، لا لبيانِ اللّغة، وإنّما اللّغةُ وسيلةٌ، لا غاية، والـمعاني، عند العُلَماء، أو الحقائقُ الـمُسْتفادةُ من اللَّفْظ أربعةٌ، هي:

- **المَعْنى اللّغويّ ، أو الحقيقةُ اللُّغَوية**: وهي اللّفظةُ الـمَوْضوعةُ، في أَصْلِ اللّغة، لمعنًى استَمَرَّ مِنْ غَيْرِ طُرُوءِ ناسخٍ عليه(٧)، أو هي اللّفظُ الـمُسْتَعْمَلُ في ما وُضِعَ له(٨)، والحقيقةُ اللّغويةُ هي آصَلُ الحقائق، ويُسَمّيها الكَفَويُّ"الحقيقة الكاملة"، ويقولُ في تعريفِها: "كلُّ لفظٍ إذا استُعْمِلَ فيما هو مَوْضوعٌ له فهو حقيقةٌ كاملة"(٩).

- **المعنى العُرْفيُّ، أو الحقيقة العُرْفية**: وهي اللّفظةُ التي انْتَقَلَتْ عَنْ مُسَمَّاها إلى غيره بعُرْفِ الاسْتِعْمال، لا مِنْ جهة الشَّرْع(١٠)، وهي اللّفظُ الذي نُقِل عَنْ موضوعِه الأصليِّ إلى غيره لِغَلَبَةِ الاستعمالِ وصار الوضعُ الأصليُّ مهجوراً (١١). وهي قِسْمان:

أ- حقيقةٌ عُرْفيةٌ عامّة، وهي اللّفظُ الذي وُضع لغةً لمعنى ولكنْ استَعْمَله أهْلُ العُرْفِ العامِّ في غير هذا المعنى، وشاع عندهم استعمالُه فيه، ومثالُه: لفظُ "دابّة"؛ فإنّه استُعْمِلَ عُرْفاً فيما له حافرٌ؛ كالفَرَس والحمار، وغيرهما، مع أنّه موضوعٌ لغةً لكلِّ ما يَدِبُّ على وجهِ الأرض.

ب- حقيقةٌ عُرْفيةٌ خاصّة، وهي اللّفظُ الذي وُضِعَ لغةً، واستَعْمَله أهلُ العُرْفِ الخاصِّ في غيره، وشاع عِنْدهم استِعْمَالُه فيه، حتى صار لا يُفْهَمُ منه، عندهم، إلّا هذا المعنى؛ كالرّفع، والنّصب، والجرّ، بالنّسبةِ للنَّحْويين، والجوهرِ، والعرْضِ، بالنّسبةِ للحُكماءِ والـمُتَكلّمين، ونحوِ ذلك(١٢).

- **المَعنى الشّرعيُّ، أو الحقيقةُ الشّرْعية**: وهي كلُّ لفظٍ وُضع لمعنى، في اللّغة، ثم استُعْمِل في الشَّرْعِ لمعنى آخر، مع هِجْرانِ الاسْمِ اللُّغويِّ، عند المُسَمّى، بحيث لا يَسْبِقُ إلى أفهامِ السّامعين الوضعُ الأوّل، فهو حقيقةٌ شرعيةٌ، لا يقبلُ النّفيَ أصلاً؛ كالصّلاة؛ فإنّها وُضِعَتْ للدّعاء، ثم صارت في الشّرع، عبارةً عن الأركانِ المَعْلومة(١٣).

والحقيقةُ اللّغويةُ هي الأصلُ، كما قدّمنا، مِنْ حيثُ احْتِياجُ الحقيقتينِ؛ العُرْفية، والشّرعية، إلى معرفةِ النّاقلِ إليهما، أمّا اللّغويةُ فأصالَتُها ثابتةٌ لها بالوضع، لذا قُضِيَ بأنَّ النَّقْلَ خلافُ الأصل؛ فاللّفظُ إذا دار بين أنْ يكونَ منقولاً، وبين أنْ يكون مُبْقًى على الحقيقةِ اللّغوية، كان الثّاني أَوْلى(١٤)؛ ذلك لأنّ الأصلَ بقاءُ ما كان على ما كان، أما نَقْلُه عن وَضْعِه الأوّل فهو خلافُ الأصلِ، ويَفْتَقِر إلى الدّليل(١٥).

لكنَّ الحقيقةَ الشَّرعيّةَ مُقَدَّمةٌ، في حالِ التَّعارُض، على قَسِيمَتَيْها، لأنّ مَأْتى بعضِ الزّللِ في التّفسير، حاصلٌ مِنْ"قومٍ فَسَّروا بمجردِ ما يَسُوغُ أنْ يُريدَه بكلامه مَنْ كان من النّاطقين بلغةِ العرب، مِنْ غَيْر نظرٍ إلى المُتكلّم بالقُرآن، والمُنَزَّلِ عَلَيه، والمُخَاطِب"(١٦)

وهو الذي بَنَى عليه الدّكتور عَبْدُ الرّحمن بُودرع قَوْلَه: "أَجَلْ، تقديمُ المَعْنى الشّرعيِّ على المعنى اللّغويّ، فلا يَسُوغُ أنْ يُفَسَّرَ القرآنُ الكريمُ بمجرّدِ العلمِ بدلالةِ اللّفظِ في كلامِ العربِ مِنْ غَيرِ نظرٍ إلى المُتكلِّم بالقرآن، والمُنزَّلِ عليه، والمُخاطَب به، وسياقِ الكلام"(١٧).

ويقولُ الدّكتور أحمدُ سعد الخطيب، في مِثْلِ هذا: "والحقيقةُ الشّرعيةُ لها حقُّ الصّدارةِ على اللّغويةِ عِنْد تفسيرِ اللَّفْظِ القُرآني، إلا إنْ دلَّ دليلٌ على إرادةِ اللّغوية"(١٨).

وبهذا يَظْهرُ أنَّ التَّمْييزَ بين الحقيقةِ اللّغويةِ، والشّرعية، وتقديمَ الأخيرةِ أصلٌ واجبٌ الإلمامُ به على مَنْ يبتغي المُشاركةَ في التّفسير، وعلى مَنْ يَرُومُ

تحصيلَ التّأهيلِ اللّغويِّ للتّفسير؛ إذْ هو مِنْ جملةِ الضّوابطِ المُقَرَّرةِ لفَهْمِ النّص، كما يقولُ الدّكتور عَبْدُ الكريم حامدي: "إنّ الوُقُوفَ عِنْد المُسَمَّياتِ الشّرعيةَ ومُراعاتها أثناءَ البحث، والاسْتِنْباط، وعدمَ الخَلْطِ بينها، وبين غَيْرِها، مِنَ المُسَمَّيَاتِ اللّغويةِ والعُرْفيةِ مُفيدٌ في إدْراكِ مُرَادِ الله تعالى مِنَ النُّصُوصِ والأَحْكام"(١٩).

٣/ مُراعَاةُ الأصلِ اللُّغويِّ الجَامع: وممّا يَدْخُلُ في مُكَوِّنات العُدَّةِ اللّغويةِ للتّفسيرِ ما يُسَمّى بـ"الأصلِ اللّغويِّ الجامع"، وهو كما عَرَّفَهُ الدّكتور محمّد قَجْوي: "الْتماسُ المُفَسِّرِ لأصلٍ جامعٍ يَنْتَظِمُ ما تَصَرَّفَ مِنْ وُجُوهِ مَعاني اللّفظ المُشْتَرك، يَرْجع إليه تِلْك المعاني، ويجمعُها فيه، وهو بحثٌ لُغَويٌّ دقيقٌ يُمَكِّنُ المُتَتَبِّعَ لمِثْلِ هذه الألفاظ، في سياقات القُرآن، مِنْ فقْه سرِّ هذا التّصرف في المعاني، وهذا التّنَوُّعِ في الاسْتِعْمال، ويُسَاعِدُه على إدراكِ وُجُوهِ التّلاقي بين هذه الاسْتِعْمالات، ووُجُوهِ تَنَوُّعِها"(٢٠)وهو ما يُعَبَّرُ عنه بمنهجِ "الوُجُوه والنّظائر"؛ حيثُ يَعْمَدُ المُفَسِّرُ إلى تَتَبُّعِ معنى اللّفظِ في كلِّ مواضعِ وُرُودِه، ويَرُدُّ ذلك إلى أصلٍ جامعٍ، ويُمَيِّزُ الوجوهَ، ويكشفُ عَنْ علاقتها بذلك الأصل(٢١). ولَقَدْ قَرَّرَ العُلَمَاءُ لهذا الأصْلِ دَوْرَهُ فَأَوْلَوْهُ عِنايةً بالغة(٢٢)، ومِنْ فُرُوعِه عِلْمُ الكُلِّيَّات، ومِنْ أَمْثِلَتِه:

- قال يحي بْنُ سلّامٍ في قَوْلِه تعالى: ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ ﴿البقرة: ٨٩،﴾: "وكُلُّ شَيْءٍ في القُرآنِ "اشْتَرَوْا": فهُوَ شِراءٌ إلّا هذه الآية، وكلُّ شَيْءٍ في القُرآنِ "شَرَوْا" فَهُو بَيْع"(٢٣)
- قال الضّحّاك والسُّدِّي: "كلُّ كأسٍ في القُرآن: فهي الخَمْر"(٢٤).

وغيرُ هذا كَثير(٢٥).

ومِنْهُم مَنْ سَمّاه "عَادةُ القُرآن"، وهِي: "تكْرارُ ورودِ لفظٍ، أو تركيبٍ، أو أسلوبٍ، في القرآنِ لِيَدُلَّ، غالباً، على معنى مُعَيَّنٍ، وقولُنا: "غالباً" يُشيرُ إلى أنّ

مُخالَفَةِ العادة، مرةً، أو مرّتين، لا يَقْدَحُ فيها، لكنّ هذه المخالفةَ لا تُعْتَبَرُ إلّا إذا دلَّ عليها دليلٌ، أو كانت مِن الوضوحِ بحيثُ لا تحتاجُ إلى دَليل"(٢٦).

فالعملُ بمنهجِ الوجوهِ والنّظائر، أو مُراعاةُ الأصلِ اللّغويِّ الجامع، أو الكُلِّيّات، كلُّ ذلك مما يجبُ على الـمُفَسِّرِ مُراعاتُه، والأخذُ به، وهو قريبٌ مما سمّاه الدّكتورُ بودرع: "تَتَبُّعُ الكلمةِ القُرآنيةِ في مواردِها المُخْتَلِفة"(٢٧).

٤/ **العِلْمُ بِمُفْرداتِ القُرآن:** وذلك بالإحاطة بكلِّ العلومِ التي تُعْنَى ببحثِ الـمُفْرَدَةِ القُرآنية؛ كعِلْمِ الغَريب، وعِلْمِ الـمُبْهَمات، وعلمِ ما وقع في القرآن مِنَ الأسماء، والكُنى، والألقاب، وعِلْمِ الفُرُوقِ اللّغويّة، وعِلْمِ ما وقعَ في القُرآنِ بغيرِ لُغَةِ العرب(٢٨)، وكذا كلُّ ما يَعْرِضُ للّفظِ مِن احتمالاتٍ لغويّةٍ مُخِلَّةٍ ؛ كالاشْتِراك، والنّقلِ، والـمَجَاز، والتّخصيص، وغيرِ ذلك(٢٩)، وكذا العِلْمُ بالضّوابطِ الـمُحَدِّدَةِ للعلاقةِ بين الظّاهرِ والباطِن(٣٠).

٥/ **المعرفةُ بالخصائصِ البَيَانيةِ لِلُغَةِ القُرآن:** ذلك أنّ للقرآنِ الكريمِ خصائصَ بيانيّةً تَسِمُ خطابَه فَتَعْلُو به إلى مَرْتبةِ الإعْجَاز، ومِنْها:

- إقامةُ بعضِ الصّيغِ منزلةَ بعضٍ آخَر.
- تنزيلُ بعضِ الأفعالِ منزلةَ بعضٍ آخَر.
- إطْلاقُ الخبرِ وإرادةُ الأمْر.
- التّفصيلُ بعد الإجمال.
- تلوينُ الخطابِ وتَنْويعُه.
- صِفةُ الجمْعِ والكُلِّيّةِ في العبارةِ القُرآنية(٣١).

٦/ **هَيْمَنَةُ لغةِ القرآنِ الكريمِ على لُغةِ العَرب:** وهو مَبْدأٌ يَعُمُّ أُصُولَ التّفسيرِ اللُّغَويةِ كلَّها؛ والهيمنةُ معناها العُلوُّ والحاكميّة، وهي مَظْهرٌ مِن هَيْمَنَتِه على ما سَبَقه مِن الكُتُبِ والشّرائع، ويقولُ الدّكتورُ عبدُ الرّحمن بودرع، في بَيَانِ مظاهرِ هذه الحاكميّة: "ومِن مظاهرِ الهَيْمنةِ المذكورةِ، أنّه لمّا نزلَ القرآنُ

الكريمُ أضافَ إلى العربيةِ ما لَمْ يكنْ فيها من غنًى في المُعْجم، وقوّةٍ في التّعبيرِ، وتَوسُّعٍ في الدّلالات المَجازية، والاسْتِعَاريّة، واشْتقاق، وتوليدٍ في الصِّيَغ الصّرفية، وتعريبٍ للمُوَلَّد، والدّخيلِ... أو بمعنًى آخَر: عِنْدما نقولُ نزل القُرْآنُ الكريمُ بلغةِ العربِ فَجَّرَ ما بداخلِها مِنْ طاقات، وبثَّ فيها كلَّ القُدُرات، والإمْكانات التي تُمَكِّنُها من اسْتِعْمالِ الخطابِ القرآنيّ"(٣٢).

وقد يُبْنى على هذا أنّ الباحثَ في لغةِ القرآنِ لا يَقْدَحُ في نتائجه عدمُ اسْتجابَةِ لغةِ العربِ لـمُوجبِ ما انْتَهى إليه مِن النّتائج؛ لأنّ للقرآنِ ما يَعْلُو به، ويُـمَيِّزُه، ويُحلُّهُ محلَّ الهيمنة والحاكميّة.

٧/ مُجَاوزةُ المَعْنى الإفْراديِّ إلى التّركيبيّ: أي أنّ طلبَ المعنى مِنَ النَّصِّ الشّرعيِّ يكونُ بالعنايةِ بالمعنى التّركيبي، وما يُسْتفادُ مِنَ النّظْرةِ الكُلّية(٣٣)؛ فالكلمةُ الـمُفْردةُ غيرُ ذاتِ دلالةٍ إلّا بما تأخُذُهُ مِنْ سِباقِها ولِـحَاقِها، ومجملِ ما يُسْتفادُ مِنْ عَلاقاتها التّركيبيّةِ التي تكشفُ عَنْ وظيفتِها النّحوية، وهو بعضُ مَقُولات مَنْهجِ العَمَلِ بالسِّياقِ اللُّغَويّ(٣٤).

٨/ العَمَلُ بمنهجِ السِّياق: ويتعيّنُ العلمُ بكلِّ ضُروبِ السِّياقِ الـمُشاركةِ في تَبَيُّنِ مدلولاتِ الألفاظِ والتركيبِ، وهِي:

- السِّياقُ الـمَكانيّ.
- السِّياقُ الزّمانيّ.
- السِّياقُ الـمَوْضُوعيّ.
- السِّياقُ الـمَقَاصديّ.
- السِّياقُ التاريخيّ.
- السِّياقُ اللُّغَويّ(٣٥).

ويُفَرَّعُ على هذا الحديثِ حديثٌ عنِ النّظرةِ الكليّةِ التي تُلْتَمَسُ معها وجوهُ الترابُطِ بين أجزاءِ النّسيجِ اللّغويِّ، في الخطابِ القُرْآني، يقولُ الدّكتورُ عبدُ الرّحمن بودرع: "وفائدةُ الرُّؤْيةِ الكليةِ جَعْلُ أجزاءِ الكلامِ بعضِها مُرْتبطاً

ببعضٍ حتى يصيرَ التأليفُ كحالِ البناءِ المُحكَمِ المُتَلائِمِ الأجْزاء"(٣٦)، وهذا مُؤدّاهُ أنّ القُرآنَ لا يُفَسَّرُ إلا في ضَوْءِ قاعدةٍ هامّةٍ هي أنّه نصٌّ واحدٌ كالجملةِ الواحدةِ، وكالكلمةِ الواحدة، وهو ما دَعا إلى بحثِ ما يُسَمّى بالتّناصِّ القرآني على أنّه دراسةٌ في أشكالِ العلاقةِ بين الآياتِ القُرآنيةِ الكريمة(٣٧).

وممّا يَدْعَمُ مبدأَ كَوْنِ القرآنِ نسيجاً واحداً آخذاً بعضُه في حَجْزِ بعضٍ العملُ بمنهجِ "الجمعُ البَيَاني" وهو منهجٌ قد كُنّا دَعَوْنا إليه عَبْرَ أشغالِ المؤتمرِ العالميِّ الثّالثِ للباحثين في القرآنِ الكريمِ وعُلُومِه، في موضوعِ "بناءِ علْمِ أصولِ التّفسيرِ، الواقعُ والآفاق"، بفاس المغربيّة، ويتعلّقُ بالتّشابُهِ اللَّفْظيّ في القرآن الكريم، والجمعُ البيانيُّ هو " التّفسيرُ البيانيُّ لمحلِّ الاختلافِ بين المُتَشابهاتِ اللّفظية، في القرآنِ الكريم، بما يَصِلُ بين كلِّ مَوْضِعَيْن فيه على وجهِ التّعزيز، أو على وجهِ التّمييز، بما يَسْلَمُ مِنْ إفْهامِ التّدافُعِ بينهُما".(٣٨)

والدّراساتُ المُنْجَزَةُ في بيانِ دَوْرِ السّياقِ في فهمِ الخطابِ الشَّرْعيِّ تجلُّ عَنِ الحصر(٣٩).

والحقُّ أنّ ثمةَ مَشْروعاً رائداً قد دَعا إليه الدُّكْتور عبْدُ الرحمن بودرع في بناء نظريّةٍ جامعةٍ لأصولِ التّفسيرِ اللّغويةِ تحت مُسَمّى: "أُصُولُ البيانِ في البناءِ النَّصِّيِّ للقُرآن"، وهذه مُفْرداتها الأساسيّة:

- يَسْتَهِلُّ الدّكتورُبودرع عَرْضَه لِمَشْروعِه المُقْتَرَحِ بتعريفٍ له، فيقولُ: " أصولُ البيانِ مبادئُ مَرْعيةٌ، وقواعدُ، وضوابط تُوصِلُ بالأدلةِ والقرائنِ المُصَاحِبةِ، وصحّةِ النظرِ إلى العلْمِ بالنصِّ القُرآني"(٤٠).
- ثم يأخُذُ في عَرْضِ مبادئِ مُقْتَرَحِه، وهي:

١- مَبْدأُ الاقْترانِ اللّغوي: ومعناهُ تضافُرُ عِدّةِ علومٍ، وفُنُونٍ لإصابةِ الفهمِ وتحصيلِه؛ ذلك لأنّ القرآنَ هو نسقٌ ذو حاكميةٍ، وعُلُوٍّ على لُغةِ العرب- وقد تقدّم- فليس يمكنُ تفسيرُه بالاقترانِ المُفْرَدِ بأنْ يُكْتفى بمقولاتِ علْمٍ منفرد؛ فالعلومُ اللّغويةُ المُشْتَرَطَةُ لتفسيرِه مُتَجاذبةٌ شديدةُ التّجاذُب،

مُترابطةٌ قويّةُ الترابُطِ لا يحصلُ للراغبِ في تأصيلِ أصولٍ لغويةٍ للتّفسيرِ كبيرُ فائدةٍ في بلوغِ مرامِه بدونِ الاطّلاعِ عليها جملةً وتفصيلاً (٤١).

٢- مَبدأُ هَيْمنةِ لسانِ القُرآنِ على اللّسانِ العربيّ عامّة: وهو مَبْنيٌّ على أنّ للقرآنِ الكريمِ لسانَه الخاصَّ الذي يتصلُ باللسانِ العربيِّ، كيف يشاءُ، ويَنْفَصِلُ عنه بالعُلُوِّ والهيمنة، متى يَشاء، والتّحدّي والإعجازُ بنظمِه، وأُسْلُوبِه، وبلاغَته، هو وجهُ انْفصاله عَنْ لغةِ العربِ بعامّة(٤٢).

٣- مَبدأُ استيعابِ ما مَضى والإفادةُ ممّا وُجِدَ اليوم: ومنهُ الدخولُ في مرحلةِ التركيبِ ببناءِ منهجٍ جديدٍ يتّصفُ بالتكامُلِ والشُّمُولِ مع جمعِ الجهودِ القديمةِ والحديثةِ ذاتِ العنايةِ بالبُعْدِ النّصِّيِّ للقرآنِ الكريم(٤٣).

واعتباراً لهذه المبادئِ المَنْهجيةِ يقيمُ الدكتورُ عبدُ الرّحمن بودرع مُقْترحَه التّأصيليَّ المُكوَّنَ منْ الأصولِ التّالية:

- مُراعاةُ مُقْتَضى اللّغةِ العربيّة.
- الرُّؤْيةُ الكُلِّيّة.
- مُراعاةُ قاعدةِ المُنَاسَبة.
- الشّبكةُ التّركيبيّةُ الدّلاليّةُ للكلمةِ القُرآنية(٤٤).

على أنّا نرى أنّ هذهِ النظرية، وإنْ اتَّسَمتْ بالإحاطةِ المحمودة، لَمْ تُراعِ الفرقَ بين المعاني المُسْتفادةِ منْ قوانينِ الصِّناعةِ النّحويةِ، والمَعَاني المُحَصَّلةِ منَ المَعْرفةِ اللّغوية، ولَيْسا سَواء.

المَبْحثُ الثّاني

لُغَةُ القرآنِ الكريمِ والصِّناعةُ النّحويةُ: أيَّةُ صِلَةٍ؟

يَتَعينُ لبيانِ هذه الصّلة أنْ يحصلَ مرورٌ بمفهومِ الصّناعةِ النّحوية، والإطلاقُ، هُنا، مُركبٌ نَعْتيٌّ، مَنْعُوتُه الصّناعة، ونَعْتُه النّحو، والنّحوُ هو:"انْتِحاءُسَمْتِ كلامِ العربِ في تَصَرُّفِه؛ منْ إعرابٍ وغَيره، كالتّثنيةِ، والجمعِ، والتّحقيرِ، والتّكسيرِ، والإضافةِ، والنَّسَبِ، والتركيبِ، وغيرِ ذلك،

لِيَلْحَقَ مَنْ لَيْس مِنْ أهلِ اللّغةِ العربيةِ بأهلِها في الفصاحةِ فيَنْطِقَ بها وإنْ لمْ يكنْ مِنْهم، وإنْ شذَّ بعضُهم عَنْها رُدَّ بِه إليها" (٤٥)

وأمّا الصّناعة، فليستْ تُفْهمُ إلا في سِياقِ التفريقِ بين العلمِ والـمَعْرفة؛ فأمّا العلمُ، فهو في اللّغةِ مُطْلَقُ الإدراك، وهو مُرادفٌ للفهمِ والـمعرفة، وقيلَ: لا. والفرقُ بينه وبين المعرفة، أنّ العلمَ يُطْلَقُ لإدراكِ الكُلّياتِ عَنْ دليلٍ، والمعرفةُ لإدراكِ الجُزَيْئات(٤٦)، وقيلَ في العلمِ والمعرفةِ غيرُ هذا(٤٧).

لكنّ العلمَ الذي نَرومُ الكلامَ فيه هُنا، هو بمفهومِ العلمِ الـمضبوطِ، والصّناعة، والصِّناعةُ هي ما يحصلُ بالتّمرُّن، كما هي آلةٌ تُؤَدّي باكْتسابها إلى اسْتِقْلالِ النّتائجِ عن الخضوعِ للإرادةِ الذّاتية، على نحوِ ما نَرى في الرّياضيات. ومقابلُ الصّناعة، أو العلمِ الـمضبوطِ، هو الـمعرفة؛ وهي تقومُ على الاطِّلاعِ، والتّحصيل، ثم إنّ للعلمِ الـمضبوطِ خصائصَ يُعْرفُ بها، وهي:

- المَوْضوعية، وتتحقّقُ بأمْرَيْن هُما الاسْتِقْراءُ الناقصُ، وضبطُ النّتائج.
- الشّمولُ، ويقومُ على أمْرَيْن هُما الحَتْمية، وتجريدُ الثّوابت.
- التّماسُك، ويقومُ على عَدَمِ التّناقُضِ، والتّصْنيف.
- الاقْتِصادُ، ويقومُ على الاسْتِغناءِ بالأصنافِ عنِ المُفْرداتِ، وعلى التّقعيد.

ولكلٍّ مِنْ ذلك شرحٌ يَلْقاهُ الباحثُ في كُتُبِ الأُصُول(٤٨).

ومِن أَبْرَزِ ما يَفْرزُ بين الصّناعاتِ والمعارفِ نوعُ الاسْتِقْراءِ فيها؛ فتقومُ الصّناعةُ على الاسْتِقراءِ النّاقص؛ لأنّ حقائقَها موضوعةٌ للقياس، وتقومُ الـمعرفةُ على الاسْتِقْراءِ التّام؛ لأنّ حقائقَها مَوْضوعةٌ للتّحْصيل(٤٩)، والأولُ مَيْسورٌ لقيامِه على العَيِّنَة(٥٠)، والثّاني لا سبيلَ إليه لاعتمادِه على الحصرِ الـمُطْلَق، وهو محال(٥١).

والنّحوُ عِلْمٌ وصناعةٌ؛ بما له مِن هيكلٍ، وبناءٍ منهجيٍّ تتوفّرُ فيه تلك الـمواصفاتُ كلُّها، والنّحاةُ شَرَعوا في تنفيذِ مَقُولاتِه النظريةَ بتحديدِ الـمُسْتوى اللّغويِّ الذي يتناولونَه بِنَظَرِهِم، فحصَروه ضِمْنَ حُدودٍ زمانيةٍ ومكانيةٍ، تُرينا

إيّاها كُتُبُ أصولِ النّحوِ، وأسُسِه الإبستمولوجية(٥٢)، ثم هُمْ أَعْمَلُوا منهجَ الاستقراءِ الناقصِ مُميِّزين، في ذلك، بين ما يَسْتَمِرُّ على صورةٍ نُطْقيةٍ واحدة، وبين ما يخرجُ عنِ الاسْتمرار، فسَمَّوْا الأوَّلَ مُطَّرداً، وسمّوا الثانيَ شاذّاً، ثم جَرَّدُوا القانونَ على مُراعاةِ الـمُطّرد، وقَضَوْا بأنْ يُقاسَ عليه، وقَضَوْا على الشَّاذِّ بأنْ يحفظَ، ولا يقاسَ عليه(٥٣)، ولذا قيلَ في أُصُولِهم: " الاطِّرادُ مَناطُ القِياس"(٥٤).

وهذا الـمُسْتوى اللُّغويُّ الذي بَنى النّحاةُ عليه عَمَلَهم هو ما يُسَمّى باللّغة الأدبيةِ الـمُشْتركة، وهي لغةُ الثّقافةِ، والسِّياسةِ، والاقتصادِ، والدّواوين التي تقومُ على مَناحي الشّأنِ العامِّ في حياة العرب، وهي كذلك لغةُ قُرَيش، بما كان لقريشٍ مِن السِّيادةِ على قبائلِ العربِ؛ فسادَتْ لُغَتُها بسيادَتها، وإنْ كنّا نجدُ في هذا خلافاً كثيراً (٥٥)، كما أنّ هذهِ اللغةَ الـمُشْتركةَ هي مِنَ القضايا الكبرى في لُغةِ القرآنِ الكريم(٥٦).

ونَصيرُ مِن هذا إلى ترادُفيةٍ ضروريةٍ بين قوانينِ النّحوِ، ولغةِ قريشٍ، ولغةِ القرآن الكريم، والجامعُ بين ذلك كلِّه، والقاضي بترادُفِها، هو اطِّرادُ القوانينِ اللُّغَويةِ، وسَرَيانُها فيها على دَرْجٍ واحد.

وبعبارةٍ أخرى، إنّ النّحاةَ عَمَدُوا إلى فَرْزِ الـمادّةِ اللّغويةِ على ما نُسَلِّمُ فيه لنظريةِ الهوامشِ الـمُتَتابعةِ التي نَعْرِضُها هُنا:

- اللّغةُ المُشْتَركةُالقِياسيةُ.
- اللغةُ المُشْتركةُ غيرُ القِياسيّة.
- اللّغةُ الخاصّة.
- اللّغةُ المَرْدُودة(٥٧).

والضّربُ الأوّلُ، هو ما يُسَمّى، لدى الـمُتَقدِّمين، بالـمُطَّرِدِ في السّماع والقياس، ويُسَمُّون الثانيَ الـمُطَّردَ في الاستعمالِ، الشّاذَّ في القِياس(٥٨)،

ولغةُ القرآنِ الكريمِ، ولغةُ قريشٍ تقعانِ في ذلك الـمُسْتوى الأوّل الذي هو الغايةُ الـمطلوبةُ، والـمَثَابةُ الـمَثوبة.

ونُؤَسِّسُ على هذا وَصْلَنا بين لُغةِ القُرآنِ الكريم، والصِّناعةِ النّحويّة، فنُؤكِّدُ على ما يلي:

إنّ النّحوَ صناعةٌ موضوعةٌ حقائقُها للقياس، وإنما يُقاسُ على الكثير الـمُطَّرِد، والـمُطَّردُ هو الكثيرُ استِعْمالُه في اللّسان، الغالبُ دَوَرانُه في البيان، وعليه الـمُعَوَّلُ في التقعيدِ والتّقنين، وهو الـمَقيسُ عليه:

- رَوَوْا أنّ يُونسَ بنَ حبيبٍ سأل عبدَالله بن أبي إسحق الحضرميّ: أَفِي العربِ من يقول السّويق؟قال: نعم،عمرو بن تميمٍ تقولُها،وماتريد إلى ذلك؟عليك بابٍ من النّحو يطّرد وينْقاس(٥٩).
- رَوَوْا أنّ أحدَهم سأل أباعمرو بن العلاء: أَخْبِرْني عمّا وضعتَ مماسمّيْتَ عربيّةً أيدخلُ فيه كلامُ العرب كلُّه؟قال: لا،قال: كيف تصْنع فيما خالفتْك فيها العربُ،وهُمْ حُجّة؟فقال: أحْمِل على الأكثر،وأُسَمّي ماخالفني لُغَات"(٦٠).

ولذا اشْترطُوا في الـمَنقولِ الذي يُقاسُ عليه في النحوِ أنْ يكونَ كثيراً، لا قليلاً، مُطَّرداً، لا شاذّاً، قال ابْنُ الأنباريّ: "النّقلُ، هو الكلامُ العربيُّ الفصيحُ المنقولُ بالنّقلِ الصّحيح، الخارجُ عَن حدِّ القِلّة إلى حدِّ الكَثْرة"(٦١).

ونَبْني على هذا أموراً:

-يجبُ التفريقُ، بكلِّ وضوحٍ، بين حقائقِ اللّغة، وبين تصوُّراتِ النّحاةِ الذّهنية التي صاغوها، وآمَنُوا بها، وعَمِلُوا بمقتضى التّأسيسِ عليها، والقصدُ مِن هذا أنّ أصُولهم الذهّنيةَ قابلةٌ للمُراجعة وعدمِ الأخْذِ بها (٦٢).

-ضرورةُ التفريقِ بين أنْ نجعلَ النّحوَ مُعَبِّراً عنْ تُراثٍ ثقافيٍّ لِلأمّةِ، وبين اتخاذِهِ مِعْياراً للحكمِ على هذا التُّراث(٦٣).

-إنّ النّحاةَ قد اعْتَمَدوا على بعضِ العربيةِ، وحَكَّمُوا ما وصلوا إليه في بَقيّةِ العربيةِ في عصرِ الاحتجاج، وفيما وراءَ ما أُطْلِقَ عليه عصْرُ الاحتجاج، ومِنْ هذا، فالنَّحْوُ العربيُّ لا يصفُ العربيةَ، بل بعضَها (٦٤).

على هذا الأساسِ يقومُ العملُ في النّحو، وعلى خلافه يقومُ العملُ في اللُّغَة؛ فالنَّحْويُّ ينظرُ في اللُّغَةِ على أنها كثرةٌ وقلة، اطِّرادٌ وشُذُوذ، ثم يَصُوغُ القاعدةَ على وفاقِ الـمُطَّردِ ويُراعي في صِياغتها الشرطَ العلميَّ الذي يجعلُها مِنْ قواعدِ العلمِ الـمَضْبُوط(٦٥).

في حين ينظرُ اللُّغويُّ للغة على أنها مادّةٌ واحدةٌ ذاتُ مستوى واحدٍ، لا فرقَ فيها بين مُطَّردٍ وشاذٍّ، إنّما اللّغةُ حقُّها الحفظُ كلُّها.

ومِنْ هُنا يمكنُ تفسيرُ بَعْجِ النحوِ الـمُضاف للحضرميّ(٦٦)؛ فالرجلُ عَمِلَ على فَرْزِ شُعْبَتَيْ عملٍ في اللغة، هما شُعْبَةُ النُّحَاةِ الـمِعْيارية، وشعبةُ اللُّغَويين الوَصْفية، أو شُعْبَةُ البَصْريين، وشُعْبَةُ الكوفيّين(٦٧)، أو بالذي تقدّم ذكرُه: فَرَّقَ الرَّجُلُ بين الصِّناعةِ النَّحْوية، و بين الـمَعْرفةِ اللّغوية(٦٨).

وفي التّسليمِ لترادفيّةِ لغةِ قريشٍ مع الـمستوى الـمُطَّردِ، في الاستعمالِ الذي هو مادّةُ النحوِ الـمطلوبةُ ومثابَتُه الـمَثُوبة، وصلٌ للنَّحْو، بما هو صناعةُ قياسٍ، بالقُرآنِ الكريم، مِنْ جهةِ نزولِ القرآنِ بلغةِ قريشٍ؛ ما يعني أنّ لغةَ القرآنِ الكريمِ مُوافقةٌ، غالباً، لقواعدِ النّحوِ مِنْ جهةِ موافقتِها للغةِ قريشٍ غالباً.

ويُظْهِرُ هذا أمرٌ هامٌّ جداً هو أنّ الشّاذّ مِن لغة القرآنِ عنْ قواعدِ النّحوِ، هو مواضعُ محدودةٌ، والسُّؤالُ هُنا: ما الذي يُفَسِّرُ شُذُوذَ هذه الـمَواضعِ عنْ قوانينِ النّحو؟

ويُقالُ في الجواب:

•إنّ التسليمَ لقُرشيةِ لغةِ القرآنِ الذي يُسْلِمُ هو بِدَوْرِه إلى نحويَّتِها، بما أنّ النّحوَ اطِّرادٌ مأخوذةٌ مادتُه مِن لُغةِ قُريش، بما هي اللّغةُ الأكثرُ استعمالاً، أقول: إنّ التسليمَ لهذا التّسَلْسُلَ الاستلزاميَّ يَنْبغي له أنْ يكونَ في دائرةِ الحكمِ

الأغْلبيّ، لا الإطْلاقيّ، وتفسيرُ هذا أنّ القرآنَ نزل بلغةِ العربِ مُطْلقاً، وبلغةِ قُريشٍ غالباً، وأنّ قوانينَ النّحوِ موافقةٌ للغةِ قريشٍ بتمثيلِها اللّغةَ المشتركةَ القياسية، فالحاصلُ ضرورةُ أنْ تكونَ لغةُ القرآنِ، بإطلاقِها، أَوْسَعَ مِن قوانينِ النّحو، وعلى هذا، فالشّاذُّ في لغة القرآنِ هو كلُّ استعمالٍ لغويٍّ جاء واقعاً في النطاقِ الزائدِ على نطاقِ النحو، أي على نطاقِ لغةِ قريش، وبعبارةٍ أخرى ما جاء على غيرِ لغةِ قريش.

وثمة سؤالٌ ضروريٌّ يتعينُ التعاملُ معه هُنا بالذّات، وهو:

- **هَلْ كلُّ شاذٍّ عنْ قانونِ النحوِ هو لهجةٌ غيرُ قُرَشِيّة؟**

ونقولُ في هذا: إنه حكمٌ أغلبيٌّ كذلك، ففي الكلامِ المشتركِ، أو اللغةِ النموذجيةِ مِن الانحرافِ عن الاطّرادِ ما لا يقع تفسيرُه بأنّه لهجة، إنما يقعُ بسُبُلٍ أخرى مِن التوجيه، كسبيلِ الحملِ على التّرخُّصِ عند أمْنِ اللَّبْس،ومِن هذا، نعلمُ أنّ ما خرج عنِ الاطّرادِ أمورٌ، منها:

- ما جاء على اللهجةِ الخاصّة.
- ما تُرُخِّصَ فيه لأمنِ اللّبس.

وسنأتي لكلٍّ واحدٍ منهما بمسألةٍ ندرُسُها.

وههنا ختامُ القولِ النظريِّ في هذا البحث بأنّ المتبوعَ مِن توجيهِ الشّاذِّ هو ما أمْكنَ توجيهُه على واحدٍ من هذه الأمور، وما لم يمكن فهو المدفوع.

المَبْحَثُ الثّالث

توجيهُ الشُّذُوذِ النّحوي، المتبوعُ مِنه والمَدْفُوع

١/ المَسْأَلةُ الأولى: قال الله تعالى، في القصّةِ عنْ فرعونَ يصفُ موسى وهارونَ، وما أظْهَرا له من المُعْجزة: ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾ ﴿طه: ٦٣﴾.

والشّاهدُ في (هذان)، والشاهدُ فيه هذه الألفُ التي هي علامةٌ للمرفوعِ مِن الـمُثنى، وهي هُنا فيما حقُّه النّصب، وعلامةُ النصبِ الياء، فكانَ القياسُ: (إنّ هذين)، قال في الألفيّة:

و(ذَانِ)(تَانِ) للمُثَنّى المُرْتَفع ❖ .....(٦٩)

والهاءُ حرفٌللتنبيه(٧٠)، ويقالُ في تثنيةِ (ذا) ذانِ، فيلتقي ألفان؛ ألفُ (ذا)، وألفُ التثنية، فتحذفُ إحداهما، واختُلِفَ في أيِّهما تحذف، وسيأتي في مَوْضِعِه:

وقد جاءوا في توجيهِ هذا بأقوال، منها:

- **القولُ الأوّل**: أنّ (إنّ) جوابيةٌ، بمعنى (نعم)، فجعلوها حرفاً هاملاً، فارتفع (هذان) بالابتداء؛ لخروجِ (إنّ) عنْ أنْ تكون عاملةً ناصبة، وأيّدوه بقولِ الشّاعر:

بَكَـــرَ العـــواذلُ في الصَّـــبُو ح يَلُمْـــنَني وألُومُـــــــــــهُنَّهْ
ويَقُلْـــنَ شَـــيْبٌ قـــد عَـــلا كَ، وقَـد كَبِـرْتَ فقلـتُ: إنَّـهْ(٧١)

وبِقَوْلِ ابنِ الزُّبَير، لـمَنْ قال له: "لعنَ الله ناقةً حملتني إليك" قال: إن وراكِبَها؛ يريدُ: نعم، وراكِبَها.

ورَدُّوا الاستدلالَ بالبيتِ بكونِ (إنّ) فيه ناصِبة، والهاءُ اسمها، لا للسَّكْت، وخبرُها في تقدير: إنّه كذلك.

وأما قولُ ابنِ الزّبير فغيرُ جائزٍ فيه ذلك؛ لأنّ فيه حذفاً لجزئَيْ (إنّ)، وهو غيرُ جائزٍ، كما رأوا جعلَ (إنّ) بمعنى (نعم) ضعيفاً لقلّةِ وروده، وعلى التَّسْليمِ لثبوتِه لم يَرَوْا لها وجهاً في هذا الـموضعِ لعدمِ تقدُّمِ ما يقتضي استعمالها(٧٢). كما رُدَّ هذا بأنّ اللامَ في الخبر هي الـمُسَمَّاةُ الـمُزَحلقة، وقيل: يجوزُ أنْ تكون زائدةً كما زيدتْ في قولِ الشّاعر:

أُمُّ الحُلَـــيْسِ لَعَجُـــوزٌ شَـــهْرَبَه تَرْضَـى مِـن اللَّحْـمِ بعظْـمِ الرَّقَبَـه

وقول الشّاعر:

خـالي لأنْـتَ ومَـنْ جريـرٌ خالُـه يَنَـلِ العُـلا ويَكْـرُمِ الأخْـوالا(٧٣)

أو أنّها على التّسليم بأنّها لامُ توكيدٍ داخلةٌ على مبتدإٍ محذوف؛ أي إنّ هذان لهما ساحران، فلمْ تدخلْ على خبر المبتدأ، ورآهُ الزّجّاج، وعرضَه على المُبَرِّد وغيره، فقَبِله، وذكرَ له أنّه أَجْودُ ما سَمِع في هذا(٧٤).

وحملوهُ على غيرِ هذا، بأنّ جعلوا دخولَ اللام على خبر (إنّ)، وإنْ لـمْ تكنِ النّاصبة، لشَبَهِها بها لفظاً (٧٥)، ورأَوْا في دخولِ اللام على الخبر بُعْدا؛ لأنّه خاصٌّ بالشِّعْر(٧٦)، لكنَّ الألوسيَّ أيَّده بدخولها عليه بروايةِ التّرمذيّ، وأحمد، وابنِ ماجة: (أَغْبطُ أوْليائي عِنْدي لَمُؤْمِنٌ خفيفُ الحاذ)، وجعلَه أصْدقَ شاهدٍ في المَسْألة، ولكنّ هؤلاءِ الأئمّةَ رَوَوْه بدخولِ (إنَّ)، لا كما زعمَ الألوسيُّ(٧٧).

وأمّا في قراءةِ (إنْ هذان)، بتخفيفِ نونِ (إنّ) فهي النّافية، واللامُ بمعنى (إلّا)، والمعنى: (ما هذان إلّا سَاحران)(٧٨)، وصحّحه الأزهريُّ (٧٩)، ورأى مَكّيُّ بنُ أبي طالبٍ القيسيُّ أنَّ في جعلِ اللّام بمعنى (إلا) ادِّعاءً أنْكرهُ البَصْريون(٨٠).

- **القولُ الثّاني:** أنّ (إنّ) عاملة، مُفيدةٌ للتّوكيد، لكنّ اسْمَها ضميرُ الشّأنِ المحذوف، والتّقدير: (إنّه هذان)، والجملةُ (هذان لَسَاحران) خبرُها(٨١)، وحسَّنَه مكيٌّ مع احترازِه بكونِ دخولِ اللام على الخبر، هنا، بعيد(٨٢)، ولـمْ يُعَلِّق الزّجّاجُ عليه، واكْتفى بعَزْوِه لقُدَماء النّحويين(٨٣)، ورَوى الألوسيُّ أنّهم ضعّفوه بأنّ ضميرَ الشَّأنِ موضوعٌ للتّقوية، وما كان كذلك لا يناسِبُه الحذف، وحكَموا على ما رُوِيَ في حذفه بالضّرورةِ والشُّذُوذ(٨٤)، وأنه ليس حذفُه، هنا، كحذفه منْ أنَّ المَفْتوحة المُخَفَّفَة؛ لأنّ الكلامَ مَبْنيٌّ على التخفيف، ولو رُدَّ الضّميرُ لزمَ تشديدُ النّون؛ لأنّ الضميرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُولها(٨٥).

وعلى التّسليم له يظلُّ بحثُ دخولِ اللّام، وقد جعلَها أبو حيّانٍ فارقةً بين (إنّ) المُخَفَّفَة و(إنْ) النّافية؛ فضَعُف بذلك أنْ تكونَ نافية(٨٦).

- القَوْلُ الثّالث: أنّ (إنّ) مع تشديدِها مُلْغاة، حملاً لها على المُخَفَّفة في عملِها، فكما أَعْمَلوا المُخَفّفةَ أهملوا المُشَدّدة، أو أنّ إهمالها مِن بابِ الحطِّ مِنْ رُتْبَتِها؛ فإنّ عملَها ليس لها على الأصالة، إنما لشَبَهِها بالفعل، وما بعدَها مُبْتَدأٌ وخبر، ويَرِدُ بحثُ دخولِ اللّامِ على ما تقدّم، وعَزَاهُ الألوسيُّ للرُّمّاني(٨٧)، ولَمْ أجِدْه(٨٨).
- القولُ الرّابعُ: وهو قولٌ نقلَهُ ابْنُ منظورٍ في اللِّسَان، قال: "وإنْ ثَنَّيْتَ (ذا) قلتَ: (ذان)؛ لأنّه لا يَصِحُّ اجتماعُهما لِسُكونِهما، فتسقطُ إحْدى الألِفَيْن، فمَنْ أسْقطَ ألفَ (ذا) قرأَ "إنّ هذيْن لسَاحران"(٨٩)، فأعربَ، ومَنْ أسقَطَ ألفَ التَّثْنيةِ قرأَ "إنّ هذانِ لَسَاحران"؛ لأنّ ألفَ (ذا) لا يقعُ فيها إعْرابٌ"(٩٠).

وأبَاه ابْنُ بَرِّي بأنّ ألفَ التّثنيةِ إنّما زِيدَتْ لمعنى، وما زيد لـمَعْنى لا يجمُلُ به الحذفُ (٩١).

القولُ **الخامِسُ:** وهو أنْ تكونَ على لغةِ قومٍ مِن العرب، وهمْ بنو الحارثِ بنِ كعبٍ، وغيرهِم مِنْ كِنانةَ؛ كخثعمٍ، وبني العنبر، وبني الهجيم، ومُرادٍ، وعُذْرة(٩٢)؛ فإنّهم يأتون بالـمُثَنّى على صورةِ الألفِ حيثما وقع مِن الإعراب، فيقولون: جاء الزّيدان، ورأيتُ الزّيدان، ومَرَرْت بالزّيدان، قال شاعرُهم:

تَـزَوَّدَ منـا بَـيْن أُذْنَـاهُ ضَـربةً ... دَعَتْه إلى هابي التُّرابِ عَقِيمُ (٩٣)

كمَا أَنْشَدُوا:

فـأطْرقَ إطْـراقَ الشُّـجَاعِ، ولـو رَأى ... مَسَـاغاًلِنَابَاهُ الشُّـجَاعُ لصـمَّمَا(٩٤)

وغيرَ هذا، ومُفَادُه أنّ الآيةَ محمولةٌ على لغةٍ مِنْ لغاتِ العرب، وفي القرآنِ مِنْ لغاتِ العربِ الكثير.

وهذا التوجيهُ، هو عِند أهلِ العلم، في واحدةٍ من مَرْتَبَتَيْن:

- **أنّهُ أجْوَدُ الأقوال**؛ فقد اكتفى به أبو حيّانٍ في النّهر المادّ (٩٥)، فدلَّ على الاختيار، والكَرْمانيُّ في مَفاتيح الأغاني(٩٦)، وردَّ به الزَّجَّاجُ أقوالَ غيرِه بأنْ وصفَ ناقلَه بأنه رأسٌ في رواية اللّغة(٩٧)، وقدّمه فصدَّرَ به أقوالَ التّوجيه(٩٨)، وصرّح به الألوسيُّ، فقال: "وهُوَ أَجْوَدُ الوُجُوهِ وأوْجَهُها"(٩٩).
- **أنّهُ ثاني أجْوَدِ الأقوال**؛ وهو عِند الزَّجَّاج؛ فقد قدّمَ عليه رأياً له رآه، وهو المَصيرُ بـ (إنّ) إلى معنى (نعم)، وجعلُ اللامِ داخلةً على مُبتدأ محذوف؛ أي: (لهما ساحِران)، قال بعد أنْ أَظْهَر قولَه، وزكّاه برضا المُبرِّد والجوهريِّ، عنه: "والذي يَلي هذه (يُشيرُ إلى كلمَته في التَّخْريج) في الجَوْدةِ مذهبُ بني كنانةَ في تركِ ألفِ التثنيةِ على هيئةٍ واحدة"(١٠٠).

والذي نراه، والله تعالى أعْلم، أنّ الحملَ على اللُّغةِ الكنانيةِ أوْلى ما في المَسْألة، وأنّ ما سِوى هذا، هو جميعُه آتٍ من خللٍ منهجيٍّ كبيرٍ في بحث لغةِ القرآنِ الكريم، وذلك مِنْ وَجْهَيْن أَساسيّين:

- **أوّلُهُما:** تحكيمُ الضّيّقِ في الواسع؛ على معنى تحكيمِ قواعدِ النّحو، مع انحصارِها في مستوى الاطّراد، وهو بعضُ اللّغة، وإنْ كان بعضَها الغالب، والمقرَّرُ عندهم أنّ قواعدَ النُّحاةِ أَضْيَقُ مِن كلامِ العرب،وأنّ شُيُوعَ القاعدةِ لا يعني مُطابقَتَها لسُلوكِ اللّغة(١٠١)؛ فمفهومُ الإصرارِ على توجيهِ الآيةِ مِنْ المنظومةِ النّحويّةِ يقعُ على الضِّدِّ من التَّسْليمِ لكَوْنِ الحكمِ على لغةِ القرآنِ بالقُرَشيّةِ حكماً أغْلَبِيّاً، لا إطْلاقيّاً(١٠٢). ويُفَسِّرُ هذا الإصرارَ الميلُ إلى إرضاءِ أصُولِ الصّنعةِ النحويّة على حِسابِ المَعْرفة.

لذا، فالأيْسَرُ مِنْ كلِّ أقوالهم، والأدنى للتَّسْليم، هو الحملُ على لغةِ بني الحارث بنِ كعب، كما تقدّم؛ لأنّ تفسيرَ الآيةِواقعٌ في اللّغة، لا في النّحو.

وأمّا قولُ الزَّجّاجي أجْوَدِيَّةِ رأيه، فمفهومُه حملُ القرآنِ على النّحوِ، لا على اللّغة، وإنْ بَدا له أنّ رأيَه مُزَكًّى مِن إمامٍ، أو إمامين جَليلَيْن، فهي تزكيةٌ فيها مَرضاةٌ لأصولِ الصّناعةِ النحويّةِ، لا مَرْضاةَ فيها لأصولِ التّفسير بعامّة، وأصولِ التَّفْسيرِ اللّغوية منها بخاصّة؛ وذلك على هذا البَيَان:

- لـمْ تَرفِي عُلماءِ الوجوهِ والنّظائر، والكلّياتِ مَنْ قرّرَ أنّ كلَّ (إنّ)، في القرآن، هي بمعنى التوكيدِ ثمّ استْثنى التي في آيةِ طه، هذه.
- ظُهُورُ انحرافِ هذا التخريجِ على أصلٍ مُعْتبرٍ، وهو مُراعاةُ عادةِ القرآنِ في الخطاب، وقد جرتْ كلُّ (إنّ)، في القرآن، لـمَعْنى التوكيد، وخروجُها، في هذا الـمَوْضع، عن عادةِ جريانها فيه، مُفْتَقرٌ إلى الدّليل، والخلافُ المحكيُّ في توجيهِها دليلٌ على افتقارِها إلى الوضُوح الـمُغْني عنِ الدّليل، قال الدّكتور محمّدُ سعد الخطيبُ، في تعريفِ (عادةِ القرآن): "هُو تَكَرُّرُ ورودِ لفظ، أو تركيبٍ أو أسلوبٍ، في القرآنِ ليدُلَّ، غالباً، على معنى مُعَيَّنٍ، وقولُنا "غالبا" يُشيرِ إلى أنّ مخالفةَ العادةِ مرةً، أو مَرَّتَيْن، لا يَقْدَحُ فيها، لكنّ هذه المخالفةَ لا تُعْتَبَرُ إلا إذا دلَّ عليها دليلٌ أو كانت مِنَ الوضوحِ بحيثُ لا تحتاجُ إلى دليلٍ"(١٠٣).

وليستْ إنّ، هُنا، عند مَن يخرجُها إلى معنى (نعم)، في انفرادِها، كمِثْلِ كلمةِ (ضيزى)؛ فإنّ كلمةَ ضيزى هي مِنْ ظهورِ المعنى بحيثُ لا يقعُ فيها اختلاف، ولم يكنْ بها إشكالٌ يَدْفَعُه التّخريج، إنّما نَظَروا في سرِّ استخدامِها، في ذلك الـمَوْضع، مِنْ سُورة النّجم، خاصّة، وكلُّ كلمةٍ انفردتْ في لغةِ القرآنِ فانْفرادُها يُفَسِّرُهُ ظهورُ معناها بما يُغْني عَن التخريج، وعلى طلبِ التَّنْكيتِ في اسْتِعْمالها.

كما لا يخفى أنّ الإجحافَ بأصلِ مُراعاةِ عادةِ القرآنِ الكريمِ ،هو إجحافٌ بآصَلِ أصولِ التفسيرِ وهو تفسيرُ القرآنِ بالقرآن(١٠٤).

•في تخريجِ الزّجاج، وتخريجِ غيرِه، انحرافٌ عَنْ أصلٍ ثانٍ، هو حملُ الخطابِ القُرآنيِّ على الإفهامِ والتّفهيم، لا على التّعميةِ والتّلبيس، والتعميةُ في حملِ (إنّ) على معنى (نعم) حاصلةٌ مِنْ وجوهٍ:

-خروجُها عنِ العادةِ بغيرِ دليلٍ مُبين.

-بناءُ التّخريجِ على المعنى الإفراديِّ، لا التّركيبي؛ فإنّه، وإنْ سُلِّمَ لمجيئِها، في كلامِ العرب، بمعنى (نعم)، فإنّ السّياقَ لا يُساعدُ عليه؛ لأنّه لَمْ يتقدَّمْ في الكلامِ ما تكونُ هي جواباً له، والإخلالُ بالسّياقِ إجحافٌ بواحدٍ مِن آصلِ أصولِ التّفسير كذلك، يقولُ الدّكتور بودرع:"يَقْتَضِي منهجُ التّفسيرِ اللُّغَويّ السّياقيّ ألا يقتصرَ المُفَسِّرُ على دلالةِ الكلمةِ المُفردةِ، بلْ يجاوزُها إلى تركيبِ الكلام"(١٠٥).

وأمّا ما ذهبوا إليه مِنْ تضمينِ الكلامِ المُتقدِّمِ عليها ما يقتضي استِعْمالها ففيه مِن التكلّفِ ما تأباهُ بلاغةُ القرآنِ لبُعْدِه(١٠٦)، وهذا التّكلُّفُ يُظْهِرُه أنّ جَعْلَ (إنّ) بمعنى (نعم) مما فيه تشويشٌ على الفهمِ بعدمِ تَبَيُّنِ المُناسبةَ بينها وبين ما تَقَدَّمَها، والعملُ بمبدأ المُناسبةِ أحدُ الأصولِ المُعْتبرة كذلك، يقولُ الدّكتور بودرع: "ويَتّصلُ بمُراعاةِ المُنَاسبةِ علاقةُ الانْسجامِ في الكلام، وهو شِدَّةُ تماسكِ أجزائه حتى يَتَحَدَّرَ تَحَدُّرَ الماءِ المُنْسَجِم"(١٠٧)، فلَوْ كان في تحميلِ (إن) معنى الجوابِ تحدُّرٌ كتَحَدُّرِ الماءِ ما كان مِنْ داعٍ إلى تَبَيُّنِ ما يُسَوِّغُ استِعْمالها باعتبارِ ما تَقَدّمها مِن الكلام، فكلُّ ذلك ممّا فيه إخلالٌ بمفهومِ الشّبكةِ التّركيبيةِ للكلمةِ القرآنيّة(١٠٨).

•على أنّا نَرى أَخْطَرَ ما في جَعْلِ (إنّ) جوابيةً ازْوِرارُهُ عنْ أعْظمِ أصولِ التفسيرِ، وأعلاها مَقاماً؛ وهو أصلُ تفسيرِ القرآنِ بالقرآن، وهذا بيانُه، بحولِ الله:

-إنّه قدْ قصَّ القرآنُ الكريمُ عَنْ لقاءِ موسى، وفرعون وسَحَرته، في غيرِ هذا المَوْضع، فقال تعالى في الأعراف، على لِسَانِ الملأ، مِنْ قومِ فرعون: ﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٠٧﴾ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴿١٠٨﴾ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ ﴿الأعراف: ١٠٧-١١٠﴾.

وقال تعالى في الشُّعَراء: ﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿٣٢﴾ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴿٣٣﴾ قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ ﴿الشّعراء: ٣٢-٣٥﴾.

والقصّةُ، في المَواضع الثّلاثة واحدة، وفي مَوْصُوف واحد، في موقف واحد، فهو إمّا أنْ تكونَ (إنّ) مُؤكّدةً في كلٍّ، أو جوابيّةً في كلٍّ، فالمَوْضعان اللّذان في الأعراف والشّعراء يُرَجِّحان التّوكيد على الجوابية، بلْ يَقْضيان به قضاءً يجعلُ كلَّ نظرٍ فيها بعده غَيْرَ قويمِ البتّة، بل يجعلُهُ نظرَ مَنْ لا عِلْمَ له بأصولِ التّفسيرِ والبَيَان، ونحنُ، هُنا، نتكلّمُ في العلم، لا في أقْدارِ العُلَمَاء(١٠٩)، لذا؛ فإنّ في هذا التّوجيه إخلالاً بالقاعدةِ الجزئيّة التي تتعلّقُ بإمْكانِ بيانِ المُفْرَدة بسياقٍ لها أوضحَ مِن الأوّل(١١٠)، مِنْ حيثُ أنّ استِعْمالها في التّوكيد، في الأعراف والشُّعَراء، أوضحُ مِنْه في طه، فوجبَ حملُ تفسيرِ موضعِ طه على مَوْضِعَيْ الأعرافِ والشّعراء، والله تعالى أعلمُ بالصّواب.

- وفي وُسْعِنا أنْ نزيدَ في وَصْفِ هذا التّخريج بأنّه مخالطٌ لإجحافٍ آخرَ بقاعدةٍ ثقافيةٍ مِنْ قواعدِ التّفسير؛ وهي تتعلّقُ بالتّفسيرِ المَوْضُوعي، وإنْ تكنْ مما يَتَفرعُ على تفسيرِ القرآنِ بالقرآن، ذلك أنّ فيه هجوماً على تفسيرِ (إنّ) بأنّها للجواب، دون ضمٍّ لها إلى الآياتِ التي هي معه ضِمْنَ القِصّةِ الواحدةِ، والمَوْضُوعِ الواحد(١١١).

وبعدُ، فإنّ مَأْتَى هذا الانحرافِ هو تحكيمُ التّخصُّصِ،والصّنعةِ في التفسير، وهو مِنْ جملة الاتّجاهاتِ الـمُنْحرفةِ في تفسيرِ القرآنِ الكريمِ الواجبِ دفْعُها، كما في عِبارةِ الدّكتور محمّد حسين الذّهبي، يقول: "وأخيراً وجدْنا كلَّ مَنْ بَرَعَ في فنٍّ مِنَ الفُنُونِ يغلبُ على تفسيرِه، بصورةٍ واضحةٍ فنُّه الذي بَرَع فيه؛ فالنّحويُّ أكبرُ همِّه الإعرابُ وسَرْدُ مسائلِ النّحوِ وفُرُوعِه"(١١٢).

وحُكْمُ ما سبق أنّه مِنْ قبيلِ التّوجيهِ النّحويِّ للشّاذِّ، في لُغةِ القُرْآنِ الكريم، التّوجيهُ الـمدفوعُ، لا الـمَتْبوعِ، التّوجيهُ الواجبُ تجنُّبُه، والابتعادُ عنه لِيَصْفُوَ التفسيرُ مِنْ كلِّ ما فيه إهْدارٌ لأصولِ البيانِ فيه، وقواعدِه الثّقافية.

٢/ المَسْأَلةُ الثّانية: وهي في قولِه تعالى: ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ ﴿الـمُنافقون:١٠﴾.

والشّاهدُ، في الآيةِ، في قولِه: (فأصّدّقَ وأكُنْ)؛ إذْ جاء فيه الفعلُ (أكن) مجزوماً، وهو الـمعطوفُ على فعلٍ منصوبٍ بأنْ الـمُضْمَرةِ؛ لمجيئِه بعد فاءِ السّببيةِ الواقعةِ في جوابِ الطّلب(١١٣)، وفيه شُذوذٌ عنِ اطّرادِ الاشْتراكِ في الحكمِ بين كلِّ مُتَعَاطِفَيْن:

- القَولُ الأوّل: ذهبَ قومٌ إلى أنّ (لولا) مُتضَمِّنةٌ لـمَعنى الشّرط، أو هي مُفْهمةٌ لـمَعْنى الشّرط، وإنْ لـمْ تكنْ مِنْ أدَوَاتِه، فكأنّه قال: (إنْ أخَّرْتني)، فتكونُ (فأصّدّق) في موضعِ جزم، وعلى الـموضعِ جاء عطفُ (أكن)، فمِنْ هُنا كان جَزْمُه، ولولا الفاءُ لقال: إنْ أخّرتني أَصَّدَّقْ وأكنْ، وهو قولُ أبي عليٍّ (١١٤) والزّجّاج (١١٥) وقدْ استَدلُّوا له بقولِ الشّاعر:

فـــأبْلُوني بَلِيَّـــتَكُمْ لَعَلِّـــي أُصَـالِحُكُم، وأَسْـتَدْرِجْ نَوَيّـا(١١٦)

فقدْ عطفَ (أستدرجْ) على مَوْضعِ (أُصالحُكم)، ولكنْ لو لـمْ يكنْ (لعلّي)؛ لأنّ الـمَعْنى فأبْلُوني أُصَالحْكم(١١٧).

- **القولُ الثّاني**: وهو للخليلِ، فيما حَكاهُ عنهُ سِيبويه، وجعلتُه ثانياً مع تقدّمِ قائله وناقله عنه، وجلالةِ قدرِهما؛ لأنّه كالنّقضِ للأوّل، فقال: هو على تَوَهُّمِ الشَّرْطِ الذي يدلُّ عليه التّمنّي لأنّ الشّرطَ غيرُ ظاهر، ولا يُقَدَّرُ حتى يُعْتَبرَ العطفُ على الـمَوْضع(١١٨).
- واسْتَقْبَحَ الألوسيُّ التّعبيرَ بالتّوهُّم، ورأى أنّ قولَ أبي عليٍّ، والزّجّاج، محمولٌ على توهُّمِ أنّ مَوْضعَ (فأصّدّق) موضعُ جزم، وأنّهما قالا بذلك، ولـمْ يُعَبِّرا بالتّوهُّمِ فراراً مِنْ قُبْحِه(١١٩).

-والظّاهرُ في القولين ربْطُهما بمفهومِ التّوهُّم، وهو ما يَسْتَدْعي الكلامَ فيه، وفي ما قرّره النُّحَاةُ له مِن الأحكام:

•**مَفْهُومُ التّوهّم**: هو واحدٌ مِن السُّبُلِ التي ارْتضاها النُّحاةُ لتخريجِ كلِّ كلامٍ لا يستقيمُ على قواعدِهم، وقوانينِهم، وقد قِيل في تعريفه: "هُو تَخَيُّلُ وجودِ ما يَقْتضي نُطْقاً مُعَيَّناً، وجَرَيانُ الكلامِ عليه، أو تَخَيُّلُ خُلُوِّ الموضعِ ممّا يَقْتَضِي ذلك"(١٢٠).

وذكره ابنُ هشامٍ، وجعل له شَرْطَيْن: شرطاً لصحّته، وشرطاً لحُسْنه؛ فأمّا شَرْطُ صحّته، فهو صِحّةُ دخولِ العاملِ الـمُتَوهَّم، وأمّا شرطُ حسنِه، فهو كثرةُ دخولِه هُناك(١٢١).

فممّا رَوَوْا لحُسْنه قولُ زُهَير:

بَدَا لي أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... ولا سَابِقٍ شيئاً إذا لَمْ يكن

فقد عطفَ (سابقٍ) على (مُدْرِكَ) بتوهُّمِ دخولِ الباءِ عليه؛ لكثرةِ دخولها على خبرِ (لَيْس).

وممّا رَوَوْا لقُبْحِه قولُ الآخر:

وما كُنْتُ ذا نَيْربٍ ... ولا مُنْمِشٍ فيهم مُنْمِل(١٢٣)

فقد عطفَ (منمشٍ) على (ذا)، وهو منصوبٌ، توهُّماً لدخولِ الباءِ عليه؛ أي: وما كنتُ بذي نيربٍ، ولكنّه قبيحٌ، في هذا، لِقِلَّةِ دخولِ الباءِ على خبر (كان).

ثمّ إنّ الخليلَ هو أوّلُ مَنْ وجَّهَ على التّوهُّم؛ ذلك فيما حَكاه عنه سِيبويه، وقد سألَه عنِ الآيةِ نفسِها (١٢٤).

وقدْ استخدمَ سِيبويه نفسُه هذا المُصْطَلَحَ في توجيهِ الكلامِ الذي لا يستقيمُ على قواعدِ النُّحاة، كما سار على ذلك مَنْ تلاهُ مِنَ النّحاة (١٢٥).

- **الخلافُ في وُقُوعه**: واضطربَ العلماءُ في القول به، وفي وقُوعه في القرآن الكريم، وتحرّجَ المَانعون مِنْ أنْ يُثْبِتوا في القرآن منْه شيئاً، واستَبْدلوا به مُصْطَلَحَ (الحملُ على المعنى)(١٢٦)، تَأَدُّباً، وفراراً مِنْ إفْهامِه معنى الغَلَط؛ إذْ هو كذلك عنْد بعضِهم(١٢٧).
- والحقيقةُ أنّنا نحبُّ أنْ نبنيَ مُنَاقشتَنا لهذا التّوجيهِ باعتمادِ مفهومِ القائلين به، وشُرُوطِهم فيه، فإنّا وإنْ سَلَّمْنا لوقوعِ التَّوَهُّم في القرآن لوقوعِه في نظامِ اللّغة التي نزلَ بها، وأنّه، بهذا الاعتبار، ممّا لا حرجَ فيه؛ لأنّه مفهومٌ لغويٌّ لا إيماني، فإنّا لا نُسَلِّمُ لأنْ يكونَ في القرآن منْه شيءٌ لاعتبارٍ خاصٍّ بالقرآنِ مِنْ جهةِ ما يَنْبَغي لِتَفْسيرِه، وقواعدِ فهمه، لأنّه يَسْلَمُ نحويّاً أنْ يُقالَ (إنْ أخّرتني إلى أجلٍ قريبٍ أصَّدَّقْ وأكنْ)، لكنّه لا يَسْلَمُ مع مُرادِ القرآنِ الكريم، لأنّ القرآنَ لـمْ يَسْتعملْ الشّرط، إنّما استعملَ (لولا)، ولولا لَيْسَتْ للشّرط، إنّما هي لغةٌ في الاستفهامِ والخبر؛ أيْ في الطّلبِ والشّرط، كما يَرى الفرّاء(١٢٨)، ولم يُسَمِّ هذه اللّغة، ومثّلَ لها بهذهِ الآية، وبيَّنَ أنّ (لولا) في التّحضيضِ بمنزلة (هلّا)، وأنّها تَنْمازُ عنِ الشّرط بوقوعِ الاسمِ بعدَها.

ونبّهَ الدّكتور محمود أحمد الصّغير إلى أنّ الفرّاءَ لا يُسَمِّي (لولا) باسمِها؛ أيْ الشّرطية، مِنْ أجلِ أنّه يجعلُها خبراً، لا إنشاء (١٢٩)، كما لـمْ يجعلْ الزّمخشريُّ جملتَها شرطاً، بل في حكمِ الشّرط(١٣٠)

•والـمفهومُ مِنْ هذا الكلامِ أنّه لا يَلْزَمُ مِنْ رِضا الصِّناعةِ النّحويّةِ مُوافقةُ مُرادِ الله تعالى مِنْ كلامه؛ لأنّ القرآنَ يُفَسَّرُ بقواعدِ تفسيره مجتمعةً ضِمْن الـمنهجِ الـمُتكامِل، ولا يُكْتَفَى فيه بمقولاتِ فنٍّ بعينه مُنْفردا، ونُوَضِّحُ هذا بأنْ نَسْأل:

-إنّا، وإنْ سَلَّمْنا بأنّ (لولا)، في الـمُنافقون، واقعةٌ حيثُ يَصِحُّ دخولُ (إنْ) بدلالةِ قولِه تعالى: ﴿ ۞ وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ ﴿التّوبة: ٧٥﴾، وإنْ اعْتَبَرْنا اسْتواءَ الـمَوْضِعَيْن في الصّوابِ اللُّغَويّ، فإنّا لا نُسَلِّمُ لاسْتِوائِهما في التّفسيرِ لأنَّ (لولا) غيرُ (إنْ).

ونقولُ في الجواب:

-إنّ دَفْعَنا للقولِ بالتوهُّمِ قائمٌ على قاعدةٍ ثقافيةٍ في التّفسيرِ؛ هي أنّ لكلِّ كلمةٍ، في القرآنِ موقعَها الذي لا يَصِحُّ أنْ تقع فيه كلمةٌ غيرها؛ لأنّها في موقعِها مُهَيَّأةٌ لإصابةِ نكتةٍ بيانيةٍ، الناسُ في إدراكِها بين رجلين: مُدْرِكٍ لها، وجاهلٍ بها، وهذا القولُ بالتّوهُّمِ يقومُ على افتراضِ التّساوي بين استِعْمالِ (لولا) و(إنْ)؛ لأجلِ إرضاءِ الصّناعةِ النّحوية، وغيرُ خافٍ أنّ في الإمكانِ التّفريقَ بين آيةِ التّوبةِ، وآيةِ الـمُنافقون، مِنْ غيرِ ما وجه، ما يقضِي بأنّ لكلٍّ واحدةٍ سياقاً مُغايراً للأخرى، وبه يتّضحُ أنّ تضمينَ (لولا) معنى (إنْ) منظورٌ فيه إلى النّحو، لا إلى القرآن، وفيه انقلابٌ للوسائلِ إلى غاياتٍ، وللغاياتِ إلى وَسَائل، وهو غلطٌ فاحش.

والغلطُ فيه كائنٌ مِنْ جهةِ جعلِ الـمَسْألةِ في اللّغة، لا في القرآنِ الذي له أُصُولُه، وقواعدُه، ومِنْ هذا، فإنّ هذا التّخريجَ مَعيبٌ مِنْ كَوْنِه تَفَقُّهاً في العبارة، لا في معنى العبارة، وهو خلافُ ما قرّرهُ العُلَمَاءُ مِنْ قواعدِ ضبطِ علاقةِ اللّفظِ بمعناه(١٣١)، ونُقَدِّرُ أنْ لوْ أَمْكنَ هؤلاءِ النُّحَاة، والخليلُ وسيبويه على رأسِهِم، بلوغُ النُّكْتةِ من اسْتخدامِ (لولا) لامْتَنَعوا عَنْ أنْ يُصَحِّحُوا معنى الشّرطِ فيه؛ لأنّ الألفاظَ تَبَعٌ للمَعاني(١٣٢)، والعربُ إنّما أَصْلَحَتْ الألفاظَ

للمعاني، وعندَ النُّحَاةِ أنّ "الإعرابَ فرعُ المعنى"، ومعنى القرآنِ يُطْلَبُ مِنْ قَواعِدِه، والعلمُ بالنّحوِ هو بعضُ قواعِدِه.

ومنْ ثمّ، فاستدلالُ النّحاةِ بالتّوهُّم، في مِثْلِ هذا المَوْضع، هو صنيعُ قومٍ قال ابنُ تَيْميّةَ بأنّهم: "قومٌ فسّروا القرآنَ بمجرّدِ ما يَسُوغُ أنْ يريدَه بكلامه مَنْ كان مِن النّاطِقين بلغةِ العرب، مِنْ غَيْرِ نَظرٍ إلى المُتكلّمِ بالقرآن، والمُنَزَّلِ عليه، والمخاطبِ به ....، ثمّ هؤلاء كثيراً ما يَغْلِطُون في احتمالِ اللّفظ لذلك المعنى في اللّغة .... فَيَسْلُبون لفظَ القرآنِ ما دلَّ عليه، وأُريدَ به، وتارةً يُحَمِّلونه ما لَمْ يَدُلَّ عليه، ولَمْ يُرَدْ به"(١٣٣).

والمَخْرجُ مِنْ هذا التّوجيهِ المَدْفوعِ يكونُ مِنْ سَبِيلَيْن:

- **أوّلُهما:** الاجتهادُ في طلبِ النُّكْتةِ البيانيةِ في التّعبيرِ بالشّرطِ في مَوْضعٍ، وبالعَرْضِ في آخرَ، ممّا يُشْبِهُه في التركيب اللُّغَويّ، ولهذا بحثٌ مُسْتقلٌّ يقومُ على مُراعاةِ أصولِ البيانِ جميعِها.
- **ثانيهما**: المَصيرُ إلى القولِ بالتّرخُّصِ عِنْدَ أمْنِ اللَّبْس الذي نادى به الدُّكْتورُ تمّام حسّان (١٣٤)؛ فإنّه أَوْلى مِن القولِ بالتّوهُّمِ مِن اعْتِباراتٍ، هي:

- أنّ القولَ بالتّرخُّصِ يقفُ عند وصفِ العبارة، ولا يجاوزُها إلى وصفِ المَعْنى المُعَبَّرِ عنه، فيتركُه إلى المُفَسِّرِ يطلبُه بمراعاةِ قواعدِ التّفسير.
- أنّ القولَ بالتّرخُّصِ مُوافقٌ لقاعدةٍ ثقافيّةٍ في التّفسير، هي ضرورةُ حملِ لغةِ القرآنِ على أنَّ قَصْدَ الشّارعِ مِنْ وضعِ الشّريعة الإفهامُ، لا التّلبيس(١٣٥)، وهو مُوافقٌ للتّرخُّصِ مِنْ جهةِ قيامه على أَمْنِ اللّبس.

وقد دَعا الدّكتورُ تمّام حسّان إلى القولِ بالترخُّصِ عند كلِّ كلامٍ جاء مخالفاً للقاعدةِ النّحوية، وجَعَلَه مُتفرّعاً عَنْ نظريَّته في تظافُرِ القرائنِ اللّفظيةِ والمَعْنويّة لإنتاجِ المَعْنى النّحويّ، ويقولُ في شرحِ مَعْناه: "والمَقْصودُ

بالتّرخُّصِ أنْ تكونَ قرينةٌ ما هي تقتضي المعنى وتُحَدِّدُه، ومِنْ هُنا تُصْبِحُ قرينةٌ أُخْرى فائضةً، وتَدْخُلُ في مفهومِ قولِ ابْنِ مالكٍ:

وحَـــذْفُ مـــا يُعْلَـــمُ جَـــائِزٌ ... .

ونَحْنُ نَظْفَرُ بالترخُّصِ ونَجِدُه في مختلفِ القرائنِ فلا تَنْجُو منه آيةٌ واحدةٌ إذا كان اللَّبْسُ مأموناً مع إهمالِها"(١٣٦).

ثمّ مَضى الأستاذُ يُجْرِيه على طائفةٍ مِن النّصوصِ القرآنية، على أنّا، وإنْ حَمِدْنا له اجتهادَه في وَصْلِه بالتّفسير، فإنا نزدادُ تسليماً له بإمْكانِ وَصْلِه بأصولِ التّفسير؛ فالأستاذُ قد جَعَله بديلاً لعدَّةِ مُصْطَلحاتٍ نحويّةٍ؛ منها "التّوهّم"(١٣٧) الذي يقومُ الفرقُ بينه، وبين التّرخُّصِ في ما يَضْبِطُ التفسير؛ وهو أنّ التوهُّمَ يقومُ على تحميلِ اللّفظِ معنًى لَمْ يُتَوَصَّلْ إليه بالطُّرُقِ التّأصيلية؛ وذلك كافتراضِه الشّرطَ في هذه الآية، وهو مَعْدولٌ عنه في الآية، بقرينةِ شبيهَتِها في السُّورةِ الأخرى، وهو افتراضٌ يَنْجُمُ عنه قطعٌ للبحثِ عنِ النُّكتةِ في إيثارِ (إنْ) هناك، وإيثار (لولا)، هُنا، في حينِ لا يَفْتَرِضُ القولُ بالتّرخُّصِ شيئاً مِن المَعْنى في اللّفظ؛ لأنّه مُلْتَزِمٌ حدَّ اللفظ، ويَأْذَنُ بالبحثِ عن النُّكْتةِ في استعمالِ اللّفظِ في ذلك المَوْضعِ المُتَرخَّصِ فيه، والله تعالى أعْلَم.

وقد ذهبَ ابْنُ عاشورٍ إلى أنّ اللّطيفةَ في الجمعِ بين المنصوبِ والمَجْزومِ، هي الجمعُ بين معنى التَّسَبُّبِ ومعنى الشّرط، وأنّه يرجعُ إلى محسِّنِ الاحْتِباك، فكأنّه قال: (لولا أخّرتني إلى أجلٍ قريبٍ فأصدّقَ وأكونَ مِن الصّالحين، وإنْ تُؤَخِّرْني إلى أجلٍ قريبٍ أصّدّقْ وأكنْ مِن الصّالحين)، ثم قال: "ومِن لطائفِ هذا الاستعمالِ أنّ هذا السّائلَ بعد أنْ حثَّ سُؤالَه، أَعْقَبَه بأنّ الأمرَ مُمْكن، فقال: إنْ تُؤَخِّرْني إلى أجلٍ قريبٍ أصّدّقْ وأكنْ مِن الصّالحين، وهو مِنْ بدائعِ الاسْتِعْمالِ القُرْآنيِّ لقصدِ الإيجازِ، وتوفيرِ المَعاني"(١٣٨)

وهذا التّوجيهُ هو، فيما يَبْدو، أَسْلَمُ ما في الـمَسْألة؛ لسببٍ واحدٍ هو أنّه، وإنْ احتملَ الشّرطَ، إلا أنه أَبْقى للحرفِ الـمُسْتَعْمَل معناه، وهو الطّلب، ومِنْ ثمّ، بَنى تفسيرَه على زَيْدِ الشّرطِ على ما يجبُ اعتبارُ بقائه، فانْتهى إلى فكرةِ الاحْتِباكِ تلك، ويَبْقى تفسيرُه هذا مُعَرَّضاً للنّظر، فإمّا أنْ يُرْتَضَى، وإمّا أنْ يُؤْتى بخيرٍ منْه.

ولكنّ ما ينبغي التفطُّنُ إليه هو أنّ الشّرطَ هو محلُّ النّظر، لا الطّلب؛ لقيامِ اللّفظِ الدّالِّ على الطّلب، وعدمِ قيامِ اللّفظِ الدّالِّ على الشّرط إلا ظنّاً، وأمّا الجزمُ في (أكن) فمُحْتَملٌ للشّرطِ، ولغيره، كالتّرخُّص، مثلا، ويدلُّ على هذا أنّه في الإمْكانِ القولُ في توجيهِ الشّيخِ ابْنِ عاشورٍ إنّ القولَ بأنّ هذا السّائلَ بعد أنْ حثّ سُؤالَه أعْقَبَه بأنّ الأمْرَ ممكنٌ؛ أيْ: (إنْ تُؤَخِّرني أكُنْ) هو كلامٌ أَشْبَهُ بالـمَنْطقِ منه بالتفسير؛ ذلك أنّ تصوُّرَ الإمكانِ في وُقوعِ صلاحه، بعد التأخيرِ، حاصلٌ في الطّلب بـ (لولا)؛ لأنّه لا يَطْلبُ إلا مُـمْكناً، والله أعْلَم، فإذا سُلِّمَ لهذا ازْدادَ احْتمالُ الشّرطِ في الكلامِ بُعْداً، وآلَ التَّوْجيهُ إلى القولِ بالتّرخُّصِ، كما تقدّم، والله أعْلَم.

خَاتمةٌ ونتائجُ وتَوْصِيات:

إنّا قد سَعَينا، مِنْ خلالِ دراسةِ هاتين الـمَسْألتين، إلى البرهنةِ على أنّ النّحوَ العربيَّ بكلِّ مَقُولاته وقوانينه، لا يَعْدو كَوْنَه واحدةً مِنْ حُزْمةِ الآلاتِ التي يُطْلَبُ بها تفسيرُ القرآنِ الكريم، وفَهْمِ خطابه، وذلك بإثباتِ ضرورةِ أنْ يُتَوَقَّفَ عند كلِّ موضعٍ مما يَشِذُّ عن قواعده، فلا يُلْزِمُه مِن التّوجيهِ ما تَتَأَذّى به قواعدُ التّفسيرِ، وأصُولُه، وذلك امتثالاً لحقيقةٍ ضروريةٍ للفهم، هي أنّ لغةَ القرآنِ الكريمِ أوْسَعُ مِنْ قواعدِ النُّحاة؛ بما تتوفَّرُ عليه مِنْ وجوهٍ لهجيّة، غيرِ اللّهجةِ التي بَنَوْا عليها قواعدَهم، وهي لهجةُ قُرَيْش، والقرآنُ قُرشيُّ اللّسانِ في أغلبِ ذلك، لا في إطلاقه، فيجبُ أنْ يعرفَ هذا النّحويُّ، ويجبُ أنْ يُلِمَّ بهذا الـمُفَسِّرُ كذلك.

والشّاذُّ في لغة القرآنِ هو إمّا لهجةٌ؛ فيتعينُ، عند ثُبوتِ ذلك بالنّقلِ الصّحيح، أنْ يُفَسَّرَ في ضَوءِ قوانينِها التي تدلُّنا عليها كُتُبُ اللّغة.

وإمّا هو غيرُ لهجةٍ فيطلبُ له مِن التّوجيهِ ما يَتَماشى والضّوابطَ الـمَوْضُوعةَ للتفسير؛ كنحوِ ما قدْ رأينا مع حملِ الـمسألةِ الثّانيةِ من هذا البحث، على التّرخُّصِ عند أمْنِ اللّبس؛ فإنّها خيرٌ مِن القولِ بالتّوهُّم؛ لِـمَا فيها مِن البراءةِ مِن افتراضِ الـمعنى بغيرِ مُوجِب.

وعَلى هذا، فأهَمُّ ما انْتَهَيْنا إليه هو:

إنّ صلةَ التّفسيرِ باللّغةِ، وعُلُومِها، هي صلةُ الغايةِ بالوسيلة، بلْ، بواحدةٍ مِنْ وسائلِها.

إنّ مِنْ مَشْمولات عُدَّة الـمُفسِّرِ اللُّغويّة العلمَ بما هو منْ مقولات النّحو، وما هو مِن مقولاتِ اللّغة، ثم يَنْظُرُ في أيِّ الحقلين تَتَنَزَّلُ الـمسْألةُ التي يَطْلُبُ تخريجَها.

إنّ إلزامَ الشّاذِّ نحويّاً بالدّخول في قاعدة النّحو هُو مَوْقفٌ مَعيبٌ مَنْهجيّاً؛ لأنّه كالجمعِ بين الضّدّين، أو هو كذلك؛ ذلك أنّ الشّذوذَ خُروجٌ، والتّوجيهُ دخولٌ في موجبِ القاعدة.

إنّ كلَّ توجيهٍ يقومُ على تجاوزِ القرآنِ لحدودِ لغةِ قُرَيْش، وعلى مُراعاةِ قواعدِ التّفسيرِ في كُلِّيّتِها هو، لا شكّ، توجيهٌ مَتْبُوع.

وإنّ كلَّ توجيهٍ يقومُ على تحكيمِ أصولِ الجزء (= الصّناعة النّحوية)، في أصولِ الكُلِّ (= الـمَعْرفة اللّغوية)، أيْ تحكيمُ أصولِ لغةِ قريشٍ في أصولِ كلِّ لُغاتِ العرب، هو توجيهٌ مَدْفوع.

وإنّ كلَّ توجيهٍ يَرْعى في الشّاذِّ النّحويِّ الذي لا تُفَسِّرُه اللَّهْجةُ عدمَ افتراضِ الـمَعْنى في مُفادِ عِبارته، هو كذلك توجيهٌ مَتْبُوع، وما بخلافِه فهو الـمَدْفُوع.

وبعدُ، فيُوصِي هذا البحثُ بما يَلي:

- توسيعُ الحديثِ في الأصولِ اللّغويةِ إلى التّفريقِ بين مَنْهَجَيْ اللّغويين والنُّحَاة على نحوِ ما هو مُبَيَّنٌ في الدِّراساتِ الرّائدةِ في هذا المجال.

- إلزامُ الـمُفَسِّرِ بهذا حين يَدْرُسُ لغةَ القُرآنِ، وإلزامُ اللُّغويِّ به حين يُشاركُ في التّفسير.
- إدراجُ نظريةِ التّرخُّصِ عِنْد أمْنِ اللَّبْسِ ضمنَ عُدَّةِ الـمُفَسِّرِ اللّغويّةِ لـمَا فيها مِنْ صيانةٍ للتّفسيرِ التي هي الغايةُ الـمَطْلوبةُ، والـمَثابةُ الـمَثُوبة.
- اتّخاذُ نتائجِ هذا البحثِ أساساً للدّعوةِ إلى بحثٍ علميٍّ يحيطُ بكافّة التّوجيهاتِ النّحويّةِ للمَواضعِ الـمَوْسُومةِ بالشُّذُوذِ النّحويِّ في القرآنِ الكريم، وقراءاتِه.

والله الـمُوَفِّقُ لِلجَميع.

Abstract

The exegesis of the Holly Quran requires a set of rules, especially of linguistics to solve the problems of grammar and conjugation. For that reason, mastering the rules of classical Arabic entirely is necessary to correct the anomalies. However, these rules are based on one level which is literary, whereas the language of Quran exceeds that level including dialects and expressional usages. This paper shows what the exegete should know when referring to language, and what the linguist should consider when contributing to the exegesis.

هوامش البحث

(١) مِنْ أصولِ التّفسير اللّغويّةِ إلى البِناءِ النّصّي، ٤٢٢/١.
(٢) ضَوابطُ في فَهْمِ النّصّ، ص: ١٢٤.
(٣) النّصُّ الشّرعيُّ وتأويلُه، الشّاطبيُّ أنموذجاً، ص: ٤٧.
(٤) ضَوابطُ في فَهْمِ النّصّ، ص: ١١٨.
(٥) مَنْهجُ السِّياقِ في فَهْمِ النّصّ، ص: ٣٦، والخطابُ القرآنيُّ ومَنَاهجُ التّأويل، ص: ١٨٤.
(٦) دراساتٌ مُصْطَلَحيّة، ص: ١١.
(٧) تَشْنيفُ الـمَسَامع، ٢٢٠/١.
(٨) مَفاتيحُ التَّفْسير، ٤٥٤/١.

(٩) الكُلِّيَّات، ص: ٣٠٠.
(١٠) الاحْتِمالاتُ اللُّغَويّة، ص: ٣٥٠.
(١١) الكُلِّيَّات، ص: ٣٠٠.
(١٢) مَفَاتِيحُ التَّفْسِير، ٤٥٣/١.
(١٣) الكُلِّيَّات، ص: ٣٠٠.
(١٤) تَشْنِيفُ المَسَامِع، ٢٢٨/١، والاحْتِمالاتُ اللُّغَوِيّةُ المُخلّة بالقَطْع، ص: ٣٥٣.
(١٥) تَعارُضُ ما يخلُّ بالفَهْم، ص: ٥٣ ، والاحْتِمالاتُ اللُّغَوِيّةُ المُخِلَّةُ بالقَطْع، ص: ٣٥٣.
(١٦) مُقَدِّمَةٌ في أُصُولِ التَّفْسِير، لابْنِ تَيْمِيّة، ص: ٤٧.
(١٧) مِنْ أُصُولِ التَّفْسِيرِ اللُّغَوِيّة إلى البِناءِ النّصّي، ٤٢٣/١، والاتّجاهاتُ المُنْحرفةُ في تَفْسِيرِ القُرآن، د. محمّد حُسين الذّهبي، ص: ٢٠.
(١٨) مَفَاتِيحُ التَّفْسِير، ٤٥٣/١.
(١٩) ضَوَابِطُ في فَهْمِ النّصّ، ص: ١٢٤.
(٢٠) تَفْسِيرُ القُرآن بالقُرآن، د. محمّد قجوي، ص: ١٠٨.
(٢١) مِنْ أُصُولِ التَّفْسِيرِ اللُّغَوِيةِ إلى البِناءِ النّصّي، ٤٢٤/١.
(٢٢) تَفْسِيرُ القُرآنِ بالقُرآن، ص: ٣٢٥.
(٢٣) تَفْسِيرُ القُرآنِ بالقُرآن، ص: ٣٢٩.
(٢٤) الجامعُ لأحْكامِ القُرآن، للقُرْطُبي، ٧٧/١٥.
(٢٥) يُنْظَرُ المَزِيد في: التَّنَاصُّ القُرآنيُّ، د. ياسر رضوان، ص: ١٥٧.
(٢٦) مَفَاتِيحُ التَّفْسِير، ٥٨١/٢.
(٢٧) مَنْهَجُ السِّياقِ في فَهْمِ النّصّ، ص: ٣٩، هذا، ومِنْ أَشْهَرِ كُتُبِ هذا الفَنِّ ما يَلي:
- الوُجُوهُ والنَّظائرُ في القُرآنِ العَظِيم، لِمُقاتِلِ بْنِ سُلَيْمانَ البَلْخِيّ، (ت ١٥٠ ه).
- الوُجُوهُ والنَّظائرُ في القُرآنِ الكريم، لهارونَ بْنِ مُوسى (ت ١٧٠ه).
- تحصيلُ نَظَائرِ القُرآن، لأبي عَبْدِ الله محمّد بْنِ عليٍّ بنِ حَسَنٍ التّرمذيّ (ت ٣٢٠ ه).
- تَصْحِيحُ الوُجُوهِ والنَّظَائر، لأبي هِلالٍ العَسْكَرِيّ (ت ٣٩٥ ه).
- وُجُوهُ القُرآن، لإسماعيلَ بنِ أحمدَ الضَّرير النَّيْسابُوريّ (ت ٤٣٠ ه). .../...
- نُزْهَةُ الأَعْيُنِ النَّواظِرِ في عِلْمِ الوُجُوهِ والنَّظَائر، لجمالِ الدّين أبي الفرج عبدِ الرّحمنِ بنِ الجوْزيّ (ت ٥٩٧ ه).

- إصْلاحُ الوُجُوهِ والنّظائرِ، للحُسَيْنِ بْنِ محمّدٍ الدّامِغَانيّ (ت ٦١٨ ه)، يُنْظَر: التّناصّ القُرْآنيّ، ص: ١٥٦.

(٢٨) مِنْ أُصُولِ التَّفْسِيرِ اللُّغَويّةِ إلى البِنَاءِ النّصّي، ٤٢٥/١.

(٢٩) يُنْظَرُ مُفَصَّلاً: الاحْتِمالاتُ اللُّغَويّةُ المُخِلَّةُ بالقَطْعِ، ص: ٣٠٤.

(٣٠) ضَوَابِطُ فِي فَهْمِ النّصّ، ص: ٨٩.

(٣١) يُنْظَرُ كلُّ ذلك مُبَيَّناً فِي: الخطابُ القُرْآنيُّ ومَنَاهِجُ التّأويل، د. عَبْد الرّحمن بودرع، ص: ١١٠.

(٣٢) مِنْ أُصُولِ التَّفْسِيرِ اللُّغَويّةِ إلى البِنَاءِ النَّصّي، ٤٢٩/١.

(٣٣) النَّصُّ الشَّرْعيُّ وتأْوِيلُه، ص: ٨٢.

(٣٤) مَنْهَجُ السِّياقِ فِي فَهْمِ النّصّ، ص: ٣٨.

(٣٥) يُطْلَبُ مُفَصَّلاً فِي: مَنْهَجِ السِّياقِ فِي فَهْمِ النّصّ، ص: ٣٠.

(٣٦) مِنْ أُصُولِ التَّفْسِيرِ اللُّغَويّةِ إلى البِنَاءِ النّصّي، ص: ٤٣٢.

(٣٧) يُنْظَرُ مُفَصَّلاً فِي: التَّنَاصُّ القُرْآنيُّ، د. ياسر رضوان، ص: ٠١.

(٣٨) التَّفْسِيرُ البَيَانيُّ للمُتَشَابِهِ اللَّفْظيّ، ضَرورةُ المُرَاجَعَةِ والضَّبْط، د. نصر الدّين وهّابي، أعمالُ المؤتمرِ العالميِّ الثّالثِ للباحثين في القُرْآنِ الكريم وعُلُومِه، ٦١٧/١.

(٣٩) يُنْظَرُ مَثَلاً:

- مَنْهَجُ السِّياقِ فِي فَهْمِ النّصّ، د. عَبْد الرّحمن بودرع.
- السِّياقُ والمَعْنى، دراسةٌ فِي أَسَالِيبِ النَّحْوِ العَرَبيّ، د. عَرَفَات المَنّاع.
- السِّياقُ ودلالَتُه فِي تَوْجِيهِ المَعْنى، فَوْزي إبراهيم عَبْد الرزّاق.
- دَلالةُ السِّياقِ عِنْدَ الأُصُوليّين، سَعْدُ بْنُ مُقْبِلِ بنِ عِيسى العَنْزيّ.
- الدَّلالةُ السِّياقيّةُ عِنْد اللُّغَويّين، عَوَاطِف كنّوش مصطفى.
- دَلالةُ السِّياقِ القُرْآنيِّ وأثرُها فِي التّفسير، د. عَبْد الحكيم بنُ عبد الله القاسم.

(٤٠) مِنْ أُصُولِ التَّفْسِيرِ اللُّغَويّةِ إلى البِنَاءِ النّصّي، ٤٢٨/١.

(٤١) مِنْ أُصُولِ التَّفْسِيرِ اللُّغَويَّةِ إلى البِنَاءِ النّصّي، ٤٢٩/١.

(٤٢) مِنْ أُصُولِ التَّفْسِيرِ اللُّغَويّةِ إلى البِنَاءِ النّصّي، ٤٢٩/١.

(٤٣) مِنْ أُصُولِ التَّفْسِيرِ اللُّغَويّةِ إلى البِنَاءِ النّصّي، ٤٣٠/١.

(٤٤) يُنْظَرُ مُفَصَّلاً: مِنْ أُصُولِ التَّفْسِيرِ اللُّغَويةِ إلى البِنَاءِ النّصّي، ٤٣٢/١.

(٤٥) الخصائص، ٣٤/١.
(٤٦) مَفَاتيحُ التَّفْسير، ٦١٠/٢.
(٤٧) التَّعْريفاتُ، ص: ٢٥١ والكُلّيّات، ص: ٥٣٠ ، وفُرُوقُ اللُّغاتِ في التَّمْييزِ بَيْن مُفَادِ الكَلِمَات، للجَزَائريّ، ص: ١٧٢.
(٤٨) الأُصُولُ، دراسةٌ ابستمولوجيّةٌ لأصولِ الفِكْرِ اللُّغَويِّ العَربيّ، د. تمّام حسّان، ص: ١٣، والقاعدةُ النَّحْويّة، ص: ٠٩.
(٤٩) التَّفْكيرُ العِلْميُّ في النَّحْوِ العَرَبيّ، د. حَسَن خميس الـمَلْخ، ص: ٦٧.
(٥٠) التَّفْكيرُ العِلْميُّ في النَّحْوِ العَرَبيّ، ص: ٦٩.
(٥١) الرِّوايةُ والاسْتِشْهادُ باللّغة، د. محمّد عيد، ص: ١٨٥.
(٥٢) القَاعدةُ النَّحْويّة، ص: ٢٢.
(٥٣) الأُصُول، د. تمّام حسّان، ص: ٦٣.
(٥٤) الأُصُول، ص: ١٤٤، والقَاعدةُ النَّحْويّة، ص: ٢٥.
(٥٥) يُنْظَرُ: لُغَةُ القُرآنِ الكريم، د. عَبْد الجليل عَبْد الرّحيم، ص: ٣٩.
(٥٦) يُنْظَر: منَ القَضَايا الكُبْرى في القراءاتِ القُرآنية، ص: ٠٥.
(٥٧) يُنْظَرُ مُفَصَّلاً: النّظريّةُ اللُّغَويّةُ في التُّراثِ العَربيّ، د. محمّد عَبْد العَزيز عَبْد الدّائم، ص: ٦٠.
(٥٨) الخصَائص، ٩٧/١، وأُصُولُ النّحو، ص: د. محمّد صالح سالم، ص: ٣١٧، والقِياسُ في اللُّغة العَربية، د. محمّد حَسَن عَبْد العزيز، ص: ٢٦.
(٥٩) طَبَقاتُ النَّحْويّين واللُّغَويّين، للزَّبيديّ، ص: ٣١.
(٦٠) الـمُزْهرُ في عُلُومِ اللُّغَة، للسُّيُوطيّ، ١٨٤/١.
(٦١) لُـمَعُ الأدلّة في أُصُولِ النَّحْو، ص: ٨١، وأُصُولُ النَّحْو، ص: ٣١٥.
(٦٢) القَاعدةُ النَّحْويّة، ص: ١٤.
(٦٣) القَاعدةُ النَّحْويّة، ص: ١٦.
(٦٤) القَاعدَةُ النَّحْويّة، ص: ١٧.
(٦٥) القَاعدةُ النَّحْويّة، ص: ٠٩.
(٦٦) النّحوُ العَربيُّ، د. صَلاح روّاي، ص: ١٣١.

(٦٧) فالبَصْرِيُّونَ بَنَوْا استِقْراءَهم على اللُّغَةِ الأدبيّةِ المُشْتَرَكة؛ لأنّ عَمَلَهم محصورٌ في نطاقِ النَّحْوِ، وأساسُهُ الاطِّرادُ، والكُوفيُّون جمعوا إلى لُغَةِ قُرَيْشٍ لهجاتِ العربِ الأُخْرى؛ لأنّ عملَهم يَتَّسعُ للنِّطاقِ اللُّغويِّ العَربيِّ كلِّه، يُراجَعُ مُفَصَّلاً: الدِّراساتُ اللُّغَويّةُ عِنْد العَرَب، د. محمّد حُسَين آل يَاسين، ص: ٣٢٨.

(٦٨) يُنْظرُ مُفَصَّلاً في: الأُصُول، د. تمّام حسّان، ص: ٩٨.

(٦٩) مَتْن الألْفيّة، ص: ٣٢ .

(٧٠) مَعَاني الحُرُوف، للرُمَّاني، ص: ٦٩.

(٧١) البَيْتُ لعبدِ اللهِ بْنِ قيسٍ الرُّقيّات، ديوانُه: ٦٦. وهُو مِنْ شَوَاهِدِ كتابِ سِيبَوَيْه، ٤٧٥/١، وخزانةُ الأدَب، ٤٨٧/٤.

(٧٢) يُنْظَر: رُوحُ المَعَاني، للألُوسيّ، م٨، ٧٤١/١٦.

(٧٣) مَعَاني القُرْآنِ وإعْرابُه، للزّجّاج، ٢٩٦/٣.

(٧٤) مَعَاني الزّجّاج، ٢٩٦/٣. وخزانةُ الأدَب، ١٣٠/٣، وفِقْهُ اللُّغَة، للثّعالبيّ، ص: ٣٥٧.

(٧٥) رُوحُ المَعَاني، م٨، ٧٤٢/١٦.

(٧٦) مُشْكلُ إعْرابِ القُرْآن، لِمَكّي بنِ أبي طالبٍ القَيْسيّ، ص: ٤٣٩.

(٧٧) رَوَاهُ التّرمذيُّ في "بابِ ما جاءَ في الكفافِ والصَّبْرِ عليه"، (حَديث رقم: ٢٣٤٧)، ص: ٤٣١، ورَواهُ ابْنُ مَاجة بلفظِ (إنّ أغْبَطَ النّاسِ عِنْدي مُؤْمِن)، بغير لامٍ، في "بابِ مَنْ لا يُؤْبَه له"، (حديث رقم: ٤١١٧)، ص: ٤٢٨.

(٧٨) حُجّة القراءات، لابْنِ زَنْجلة، ص: ٤٥٦.

(٧٩) مَعَاني القراءَات، ص: ٣١٠.

(٨٠) مُشْكلُ إعرابِ القُرْآن، ص: ٤٤٠.

(٨١) رُوحُ المَعَاني، م٨، ٧٤٢/١٦.

(٨٢) مُشْكلُ إعرابِ القُرْآن، ص: ٤٤٠.

(٨٣) مَعَاني القُرْآنِ وإعْرابُه، ٢٩٥/٣.

(٨٤) رُوحُ المَعَاني، م٨، ٧٤٢/١٦.

(٨٥) رُوحُ المَعَاني، م٨، ٧٤٢/١٦.

(٨٦) النَّهْرُ المَادّ، لأبي حيّانٍ الأندَلُسيّ، ٤٢٧/٢.

(٨٧) رُوحُ المَعَاني، م٨، ٧٤٣/١٦.

(٨٨) مَعاني الحُرُوف، ص: ١٢٣.
(٨٩) قَرَأَ بها أَبُو عَمْرو بْنُ العَلاء، يُنْظَرُ: الجامع، ١٥٧/١١، ومَعَاني القِرَاءات، ص: ٣١٠، ورُوحُ المَعَاني، م٨، ٧٤٤/١٦.
(٩٠) لِسَانُ العَرب، ٠٣/٥.
(٩١) لِسَانُ العَرب، ٠٣/٥.
(٩٢) النَّهْرُ المَادّ، ٤٢٧/٢، ورُوحُ المَعَاني، م٨، ٧٤٣/١٦.
(٩٣) مُشْكِلُ إعْرابِ القُرْآن، ص: ٤٣٩، ونَسَبُوه إلى هَوْبَرَ الحارثيّ، يُنْظَر: لِسَانُ العَرَب، مادّة (هبا)، وهمع الهوامع، ٤٠/١، وشَرْحُ المُفَصَّل، ١٢٨/٣.
(٩٤) مَعَاني القُرْآنِ وإعرابُه، ٢٩٥/٣، والبيتُ للمُتَلَمِّس، يُنْظَرُ: شَرْحُ المُفَصَّل، ١٢٨/٣، ولِسَانُ العَرب، مادّة (صمّم)، والنَّهْر المَادّ، ٤٢٧/٢، ومَعَاني القِراءاتِ، ص: ٣١١. ومُشْكِلُ إعْرابِ القُرْآن، ص: ٤٣٩.
(٩٥) النَّهْرُ المَادّ، ٤٢٧/٢.
(٩٦) مَفَاتيحُ الأغَاني، ص: ٢٧٣.
(٩٧) مَعَاني القُرآنِ وإعرابُه، ٢٩٥/٣.
(٩٨) مُشْكِلُ إعرابِ القُرْآن، ص: ٤٣٩.
(٩٩) رُوحُ المَعَاني، م١٦،٧٤٣/٨.
(١٠٠) مَعاني القُرْآن، ٢٩٦/٣، ويُنْظَر: مَعَاني القِراءات، ص: ٣١١.
(١٠١) تمّام حسّان، رائداً لغويّاً، ص:٣٧، والقَاعِدةُ اللُّغَويّة، ص: ٢١.
(١٠٢) مِنَ القَضَايا الكُبْرى في القِراءاتِ القُرْآنيّة، د. محمّد حَسَن حَسَن جَبَل، ص: ١٩.
(١٠٣) مَفَاتيحُ التَّفْسير، ٥٨١/٢.
(١٠٤) يُنْظرُ: تَفْسيرُ القُرْآن بالقُرْآن، ص: ١٥٨.
(١٠٥) مَنْهَجُ السِّياقِ في فَهْمِ النَّصّ، ص: ٣٨، والخطابُ القُرْآنيُّ ومَنَاهِجُ التّأويل، ص: ١٨٥، والنَّصُّ الشَّرْعيُّ وتأويلُه، صَالح سبوعي، ص: ٥٢ و ٧٢.
(١٠٦) رُوحُ المَعَاني، م٨، ٧٤١/١٦.
(١٠٧) مِنْ أُصُولِ التَّفْسيرِ اللُّغَويَّةِ إلى البِنَاءِ النّصّي، ٤٣٧/١.
(١٠٨) مِنْ أُصُولِ التَّفْسيرِ اللُّغَويّةِ إلى البِنَاءِ النّصّي، ٤٣٨/١.

(١٠٩) يَنْقُلُ السُّيُوطِيُّ عَنْ أبي حَيَّان، في الاقْتِراح، والإتْقَان، قولَه: "ولَسْنا مُتَعَبَّدينَ باتِّباع جُمْهُورِ البَصْرِيِّين، بَلْ نَتَّبِعُ الدَّليل"، الإتْقان، ٣٨٤/٢، ويُنْظَر: القَاعدةُ النَّحْويّة، ص: ٢٠. ويَقُولُ ابْنُ جنّي، في الخصَائص: "النَّحْوُ علْمٌ مُنْتَزَعٌ من اسْتقْراء هذه اللُّغة فكلُّ مَنْ فَرَقَ له عَنْ عِلَّةٍ صحيحةٍ، وطريقٍ نَهْجَةٍ كان خَليلَ نَفْسه، وأَبا عَمْرو فِكْرِه" الخصائص، ١٨٩/١.

(١١٠) تَفْسيرُ القُرْآن بالقُرْآن، د. محمّد قجوي، ص: ٤٤٢.

(١١١) يُنْظَر: أَصْلِ تَفْسير القُرْآنِ بالقُرْآن، مَفْهُومُه وضَوابِطُه، ٢٥٢/١، ومَفَاتيحُ التَّفْسير، ٣٦٤/١.

(١١٢) الاتّجاهاتُ المُنْحَرفةُ في تَفْسير القُرْآن، دَوافِعُها ودَفْعُها، ص: ١٦ و ص: ٣٩.

(١١٣) مُشْكلُ إعْراب القُرْآن، ص: ٦٢٦.

(١١٤) الحُجَّةُ للْقُرّاء السَّبْعة، ٤١٥/٢.

(١١٥) مَعَاني القُرْآن وإعرابُه، ١٣٩/٥، ومَفَاتيحُ الأغَاني، ص: ٤٠١.

(١١٦) مَعَاني القراءات، ص: ٥١٩.

(١١٧) مَعَاني القراءات، ص: ٥١٩.

(١١٨) الكتاب، ٨٣/١، ورُوحُ المَعَاني، م١٤، ٤١٧/٢٧.

(١١٩) رُوحُ المَعَاني، م١٤، ٤١٧/٢٧.

(١٢٠) التَّوَهُّم، دراسةٌ في كتاب سيبَوَيْه، د. راشد أحمد جرّاري، المجلّة العَرَبية للعُلُوم الإنْسَانية، جامعة الكُوَيت، العدد ٦٦، السّنة ١٧، ١٩٩٩، ص: ٧٦.

(١٢١) المُغْني، ٩٧/٢، وشَرْحُ التَّسْهيل، ١٨٦/١.

(١٢٢) ديوانُه، ص: ١٠٦.

(١٢٣) لسانُ العرب، مادة (نيرب).

(١٢٤) الكتاب، ٨٣/١.

(١٢٥) يُنْظَرُ مَثلاً: التّوهُّمُ عِنْد النُّحَاة، د. عَبْد الله أحمد جاد الكريم، ص: ٣٤.

(١٢٦) التَّوَهُّمُ عِنْد النُّحَاة، ص: ٤٩.

(١٢٧) التَّوَهُّمُ عِنْد النُّحَاة، ص: ٣٤.

(١٢٨) مَعَاني القُرْآن، ٣٣٤/١.

(١٢٩) الأدَواتُ النَّحْويّةُ في كُتُبِ التَّفْسير، ص: ٢٩٢.

(١٣٠) الكشّاف، ٤٥٦/٢.
(١٣١) النَّصُّ الشَّرْعيُّ وتأويلُه، د. صالح سبوعي، ص: ٧٣.
(١٣٢) الـمُوافَقَات، للشّاطبي، ٤١٠/٣، ويُنْظَر: النَّصُّ الشَّرْعِيُّ وتأويلُه، ص: ٧٤.
(١٣٣) مُقَدِّمةٌ في أُصُولِ التَّفْسير، ص: ٤٧.
(١٣٤) يُنْظرُ: اللُّغةُ العَرَبيةُ مَعْناها ومَبْناها، ص: ١٧٦، واجْتِهاداتٌ لُغَويّة، د. تمّام حسّان، ص: ١٠٠.
(١٣٥) النَّصُّ الشَّرْعيُّ وتأويلُه، ص: ٧٨.
(١٣٦) اجْتِهاداتٌ لُغَويّة، ص: ١٠٠.
(١٣٧) اجْتِهاداتٌ لُغَويّة، ص: ١٠٠.
(١٣٨) التَّحْريرُ والتَّنْوير، ٢٥٤/٢٩.

قَائمةُ المَصَادرِ والمَراجِع

١- الاتّجاهاتُ المُنْحرفةُ في تفسيرِ القُرآنِ الكريم، دَوافِعُها ودَفْعُها، د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦ه، ١٩٨٦.
٢- اجْتِهاداتٌ لُغويّة، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ه، ٢٠٠٧.
٣- الاحْتِمالاتُ اللّغويةُ المُخِلَّةُ بالقطع، وتعارضُها عِند الأصُوليين، د. كيان أحمد حازم يحي، الكتاب الجديد، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، يناير ٢٠١٣.
٤- الأدواتُ النّحْويةُ في كُتُبِ التّفْسير، د. محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق، سورية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، رجب ١٤٢٢ه، سبتمبر ٢٠١١.
٥- الأصُولُ، دراسةٌابستمولوجيةٌ لأصُولِ الفِكرِ اللُّغويِّ العَربيّ، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، طبعة ١٤١١، ١٩٩١.
٦- أُصُولُ النّحو، دراسةٌ في فكرِ الأنْباري، د. محمد صالح قاسم، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ه، ٢٠٠٦.

٧- بُحُوثُ المُؤتمرِ العالَميِّ للباحثين في القُرآنِ الكريمِ وعُلُومِه، في موضوع: "بناءُ علمِ أصولِ التّفسير: الواقعُ والآفاق" أيّام: ٢١/٢٠/١٩ جمادى الثانية ١٤٣٦ه، ١١/١٠/٩ أبريل ٢٠١٥ فاس، المغرب.

٨- البَيانُ في روائعِ القرآنِ، دراساتٌ لغويّةٌ وأسلوبيةٌ للنصِّ القُرآنيّ، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٣٠ه، ٢٠٠٩.

٩- التّحريرُ والتّنويرُ في التّفسير (=تفسيرُ ابْنِ عاشور)، لمحمّد الطاهر بن عاشور التونسي، (ت١٣٩٤ه)، مؤسسة التاريخ، بيروت، ١٤٢٠ه، ٢٠٠٠.

١٠- تَشْنيفُ المَسامع لجمع الجوامع لتاج الدّين السُّبْكي، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي الشافعي، (ت٧٩٤ه)، تحقيق: أبي عمرو الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه، ٢٠٠٠.

١١- تَعارُضُ ما يُخِلُّ بالفهمِ وأثَرُهُ في الأحكامِ الفِقْهية، د. شكري حسين راميش البوسنوي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ه، ٢٠٠٠.

١٢- التَّعْريفاتُ، لعلي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي، المتوفى عام ٨١٦ه، حققه وعلّق عليه نصرالدين تونسي، شركة القدس المتحدة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

١٣- تفسيرُ القرآنِ بالقرآنِ، دراسةٌ تاريخيةٌ ونظريّة، د. محمد قجوي، الرابطة المحمدية للعلماء ومركز الدراسات القرآنية، الرباط، المغرب، طبع مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى ١٤٣٦ه، ٢٠١٥.

١٤- التّفكيرُ العِلميُّ في النّحوِ العربيّ، الاسْتقراءُ، التّحليلُ، التّفسير، د. حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

١٥- تَمّام حسّان، رائداً لغوياً، بحوثٌ ودراساتٌ مُهْداةٌ من تلامذتِه وأصدقائِه، (=كتاب تذكاري)، إعداد وإشراف: الدكتور عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ه، ٢٠٠٢.

١٦- التناصُّ القُرآنيّ، دراسةٌ في أشكالِ العلاقةِ بين الآياتِ القرآنيةِ الكريمة، ياسر رضوان، أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠١٣.

١٧- التّوهُّمُ، دراسةٌ في كتابِ سِيبويه، راشد أحمد جراري، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد السادس والستون، السنة السابعة عشر، ربيع ١٩٩٩.
١٨- التّوهُّمُ عِند النُّحاة، د. عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١.
١٩- الجامعُ لأحكامِ القُرآن (=تفسير القرطبي)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تقديم: هاني الحاج، حققه وخرج أحاديثه عماد زكي البارودي، وخيري سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، الطبعة العاشرة، ٢٠١٢.
٢٠- حُجّةُ القِراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٩٩٧.
٢١- الخَصَائِص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية، ١٩٥٢.
٢٢- الخطابُ القرآنيُّ ومناهجُ التّأويلِ، نحوَ دراسةٍ نقديةٍ للتأويلاتِ المُعَاصرة، الدكتور عبد الرحمن بودراع، الرابطة المحمدية للعلماء، ومركز الدراسات القرآنية، المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣.
٢٣- الدّراساتُ اللّغويّةُ عند العربِ إلى نهايةِ القرنِ الثّالث، محمد حسين آل ياسين، منشورات دار ومكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠.
٢٤- دراساتٌ مُصْطَلَحِيّة، مجلة حولية محكمة تصدر بالتعاون بين مؤسسة البحوث والدراسات العلمية ومعهد الدراسات المصطلحية، المغرب، عدد مزدوج، (= العدد الثالث عشر والرابع عشر)، ١٤٣٥هـ-١٤٣٦هـ، ٢٠١٣-٢٠١٤.
٢٥- الرِّوايةُ والاسْتِشْهادُ باللُّغة، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦ (د-ت).
٢٦- روحُ المَعاني في تفسيرِ القرآنِ العظيمِ والسَّبْعِ المَثَاني، لأبي الفضل شهاب الدين السّيّد محمود الألوسي البغدادي، تحقيق وتخريج: د. السيد محمد السيد و سيد إبراهيم عمران، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦، ٢٠٠٥.
٢٧- سُنَنُ ابْنِ ماجَة،لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المتوفى سنة ٢٧٣هـ، دار ابن الجوزي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

٢٨- سُنَنُ التّرمذيّ(=الجامعُ الصّحيح)، لأبي عيسى أحمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩ه، دار ابن الجوزي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١.
٢٩- ضَوابطُ في فهمِ النّصّ، د. عبد الكريم حامدي، كتاب الأمة، سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، العدد ١٠٨، رجب ١٤٢٦ه، السنة الخامسة والعشرون، الطبعة الأولى، سبتمبر ٢٠٠٥.
٣٠- فُروقُ اللّغاتِ في التّمييزِ بين مُفَادِ الكَلِمات، لنور الدين بن نعمة الله الحسيني الموسوي الجزائري، حققه وشرحه: د. محمد رضوان الداية، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، طهران، الطبعة الثالثة، ١٤١٥ه،
٣١- فِقْه اللّغةِ وسِرُّ العربية، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي النيسابوري، (ت٤٢٩ه)، تحقيق: خالد فهمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ه، ١٩٩٨.
٣٢- القاعِدةُ النّحويّة، دِراسةٌ نَقْديةٌ تَحْليلية، د. أحمد عبد العظيم عبد الغني، كلية دار العلوم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤١٠ه، ١٩٩٠.
٣٣- القياسُ في اللّغةِ العربية، د. محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ه، ١٩٩٥.
٣٤- الكتابُ، (=كتابُ سِيبويه)، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت١٨٠ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ه، ١٩٨٨.
٣٥- الكُلّيّات، مُعْجمٌ في المُصْطلحاتِ والفُرُوقِ اللّغوية، لأبي البقاء ايوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، المتوفى سنة ١٠٩٤ه، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية ١٤٣٢ه، ٢٠١١.
٣٦- لسانُ العَرب، لابن منظور، (٦٣٠ه-٧١١ه)، تحقيق: ياسر سليمان أبو شادي، مجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية، مصر (د-ت).
٣٧- اللّغةُ العربيّةُ مَعْناها ومَبْناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨ه، ١٩٩٨.
٣٨- لُغَةُ القرآنِ الكريم، د. عبد الجليل عبد الرحيم، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، الأردن، (د-ت).

٣٩- مَتْنُ ألفيةِ ابْنِ مالكٍ في النّحوِ والصّرف، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢.
٤٠- مُشْكلُ إعرابِ القُرْآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني، (٣٥٥هـ، ٤٣٧هـ)، حققه وعلق عليه: ياسين محمد السواس، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢.
٤١- مَعَاني الحُروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، حققه وخرج حديثه وعلق عليه الشيخ عدنان بن سليمان العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.
٤٢- مَعاني القِراءَات، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، المتوفى، سنة ٢٧٠هـ، تحقيق: محمد بن عيد الشعباني، دار الصحابة للتراث بطنطا للنشر والتحقيق والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧.
٤٣- مَعاني القُرآنِ وإعْرابُه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، المتوفى سنة ٣١١هـ، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه الاستاذ علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤.
٤٤- مُغْني اللَّبيبِ عنْ كُتُبِ الأعاريب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨.
٤٥- مَفاتيحُ التَّفْسير، مُعْجمٌ شاملٌ لِما يَهُمُّ المُفَسِّرَ معرفتُه مِن أُصُولِ التّفسيرِ وقواعِدِه، ومُصْطَلَحاتِه، ومُهِمّاتِه، أ.د محمد سعد الخطيب، دار التدمرية، دار ابن حزم، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠.
٤٦- مَفاتيحُ الأغاني في القِراءاتِ والمَعَاني، لأبي العلاء الكرماني، المتوفى بعد ٥٦٣هـ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الكريم مصطفى مدلج، تقديم: محسن عبد الحميد، دار ابن حزم، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.
٤٧- مُقدِّمةٌ في أُصُولِ التّفسير، لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني، (٦٦١هـ-٧٢٨هـ)، دار الفجر، الجزائر، ١٤٢٢هـ، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
٤٨- مِنَ القضايا الكُبْرى في القِراءاتِ القُرآنية، د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢.

٤٩- مَنْهجُ السِّياقِ في فَهْمِ النّصّ، د. عبد الرحمن بودرع، كتاب الأمة، سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، العدد ١١١، المحرم ١٤٢٧هـ، فبراير ٢٠٠٦.
٥٠- المُوافَقَات، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي المالكي، (ت ٧٩٠هـ، تحقيق: لبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧.)
٥١- النّحْوُ العربيُّ، نَشْأتُه، تَطوُّرُه، مَدارسُه، رِجالُه، د. صلاح رواي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣.
٥٢- النصُّ الشّرعيُّ وتأويلُه، الشّاطبيّ أنموذجاً، د. صالح سبوعي، كتاب الأمة، سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، العدد ١١٧، المحرم ١٤٢٨هـ، السنة السابعة والعشرون، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٧.
٥٣- النّظريةُ اللّغويةُ في التّراثِ العَربيّ، د. محمد عبد العزيز عبد الدائم، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
٥٤- النَّهْرُ المادُّ مِن البحرِ المُحِيط، (=تفسير أبي حيان)، لأبي حيان الأندلسي، المتوفى سنة ٧٥٤هـ، تقديم وضبط: بوران وهديانالضناوي، مؤسسة الكتاب الثقافية، دار الجان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.
٥٥- هَمْعُ الهَوامع في شَرْحِ الجَوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠١.